

المشروع الحضاري الإسلامي للنيغبر سيرة ومسييرة

أ.د. سيف عبيد الفتح
أسناد العلوم السياسية بجامعة القاهرة

دار البشير

منتدى القانون الدولي

المشروع الحضاري الإسلامي للنبع سيرة ومسير



المشروع الحضاري الإسلامي للنبع

دار البشير

Sawaby design
0106962451

دار البشير للثقافة والعلم

0167467492 - 0162836461

dar_elbasheer@yahoo.com

darelbasheer@hotmail.com



منتدى القانون الدولي جامعة القاهرة

www.feps.enu.eg inforum@hotmail.com

Tel.: 37740660



المشروع
الحضارى الإسلامى
للتغيير
سيرة ومسيرة

أ.د. / سيف عبد الفتاح
أستاذ العلوم السياسية
جامعة القاهرة



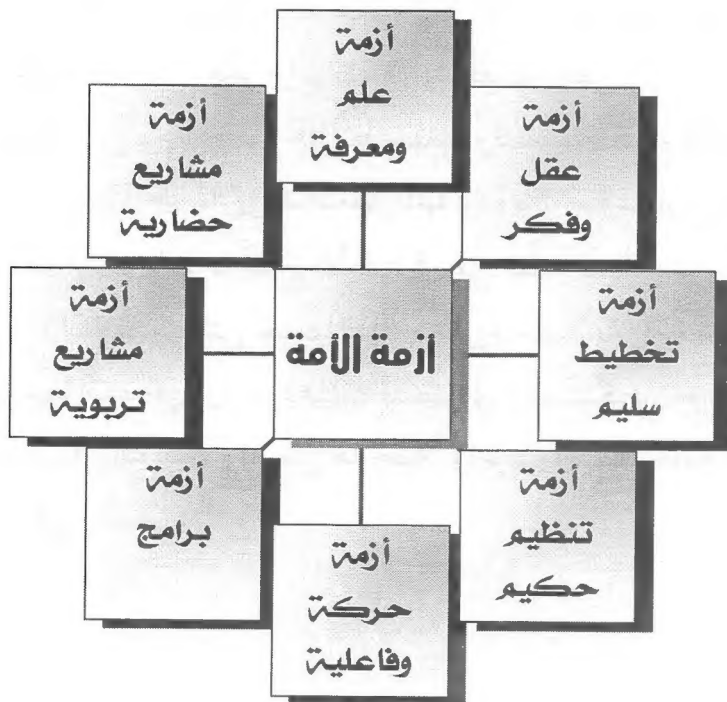
دار الابتذار
للتنفيذ والشؤون

مقدمة

قد يختلف المهتمون بتشخيص أزمة الأمة ، من أنها أزمة علم ومعرفة أو عقل وفكر وإدراك، كما يشخصها بعض من الباحثين والمفكرين بأنها أزمة تخطيط سليم وتنظيم حكيم لأهدافنا وطموحاتنا، كما قد يؤكد البعض أنها أزمة برامج ومشاريع تربوية وحضارية معاصرة تحتاج الأمة - في ظل الظروف القاسية التي تمر بها، والتحديات التي تحيطها - إلى مشاريع حضارية راقية تحفظ لها كيانها السياسي ووجودها الاقتصادي والعسكري ، وثروتها الفكرية والثقافية، وتضمن لها جيلاً واعياً راشداً، جامعاً بين الوعي والسعي.

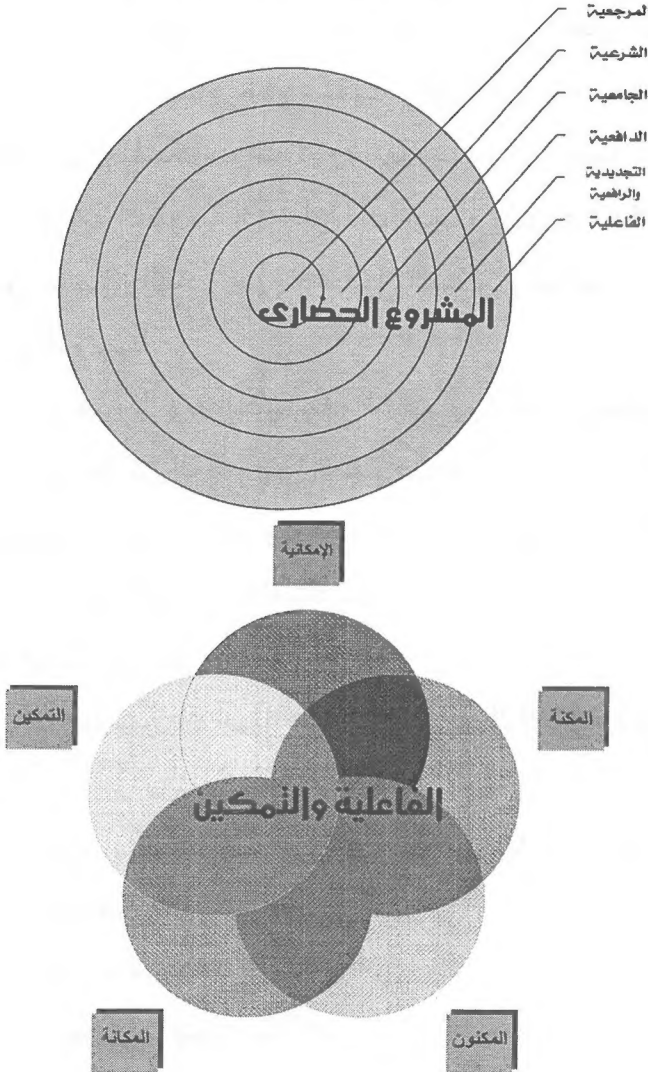


أزمة الأمة



قد يكون كل ذلك محل اختلاف ، إلا أن الأمر الذي لا يجوز الاختلاف عليه أن المشروع الحضاري للأمة الواحدة المؤكد على معنى جامعيتها يقوم في الحقيقة على تراثها وأصولها، ومن قيمها ومبادئها، ونجاح هذه الأمة يعتمد بصورة أساسية على مدى أصالة

هذا التراث، وهذه القيم والمبادئ ، واستثمار كل إمكانيات هذه الأمة ومكنوناتها ، فتحولها الى مكنة ومكانة وتمكين .



وتعريف الظاهرة الإسلامية

وفي هذا المقام؛ فإن هذه الرؤية الكلية هي التي تجعلنا نتعرف على حقيقة هذه الظاهرة في عمقها ومحاولة كشف مكنوناتها والمستور فيها والمسكوت عنه في رؤيتها ودراستها وتحليلاتها. هذه الرؤية المنظومية إنما تحاول أن تخضع مثل هذه الظاهرة للتعامل الرصين القادر على التحليل المعمق والمنظم والتفسير الأكثر بياناً وتبييناً.

وضمن هذه الرؤية الكلية يبدو لنا ضرورة النظر في مثل هذه الظاهرة إلى حقائق العموم والخصوص فيها وارتباط الداخل والخارج في تحديد حركتها ودراسة الظاهرة في سطوحها وأعماقها ودراسة عناصر المشترك والمختلف في مثل هذه النماذج التي نحاول أن نظرقها للتأثير على هذه الظاهرة.

من الأهمية بمكان أن نؤكد على أن إدراك الشيء فرع على تصوره، هذا الإدراك لا يمكن أن يتحقق كامل فاعلياته إلا من خلال التعريفات والتعرف على الحالة المفاهيمية التي ترتبط بها أسميناه بالظاهرة الإسلامية .

هذه التعريفات تتجه الى ثلاثة أنواع من المفاهيم تطلق على الظاهرة : بعضها يتعلق بوصف المادة الأساسية لهذه الظاهرة

فيسمىها أحيانا اتجاهات أو تيارات أو حركات ويحاول من خلال كل ذلك أن يقدم رؤية تفرق بين هذه الاستخدامات المختلفة . وإذا كان الاختلاف ضمن هذا الاتجاه الذى يحاول تسكين هذه الظاهرة الإسلامية فى اسم بعينه أوفى نشاط مخصوص إنما يشكل أمثل هذه المناطق اختلافا فإن الاتجاه الثانى يتعلق بالوصف بما يسمى " بالإسلامية " .

وعلى الرغم من اتفاق البعض على ذلك الوصف الذى يستخدم مرتبطا بالتيارات أو بالتوجهات أو بالنشاطات أو بالحركات أو بالتنظيمات فإن هذا الوصف مختلف عليه فى تضميناته ومضمونه يؤكد على ذلك المعنى الذى يتعلق بأن مجمل هذه التوجهات المختلفة داخل خريطة هذه الظاهرة لا يخلو من تنازعات ذلك التنازع حول هذه الصفة والاستثمار بها فى الفهم والتأويل .

أضف الى ذلك أن هذه الصفة لاتزال تجد غبشا أضفته استخدامات الكتابات الأجنبية فى هذا المقام Islamic & Muslim - Moslem & Islamist

على الرغم مما تبدو فى ظاهرها أنها تميزات بين صفات متعددة إلا أنها فى حقيقة الأمر لعبت دورا سلبيا لا يمكن إنكاره خاصة أن تضمينات هذه التميزات قد وجدت لدى بعض عناصر هذه الظاهرة الإسلامية هوى فى الاستثمار لصفة " الإسلامية " والفرقة بين الإسلام والمسلم ، وبدا للكثيرين الذين يتحدثون عن تلك

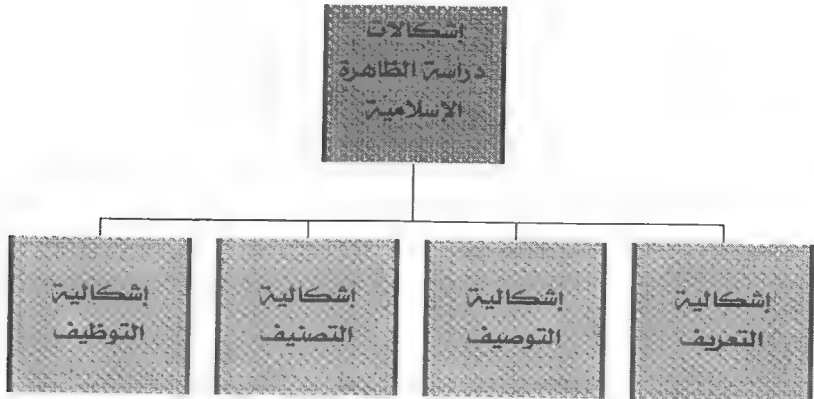
التيارات المختلفة التى تتبنى مرجعية إسلامية فى هذا المقام ومدى تمثيل هذه التيارات للظاهرة الإسلامية بكاملها أو لبعض عناصرها . كما أن هناك اتجاهًا يحاول التعامل مع هذه الظاهرة من خلال مفاهيم متعددة تتضارب فى بعض الأحوال ليس فقط فى مرادها ولكن فى أهدافها فتحاول بعض هذه المفاهيم أن تضم الظاهرة الإسلامية فى محاولة لمد أوصاف جزئية على كامل الظاهرة الإسلامية ، فضلاً عن استخدام كلمات ومفاهيم محملة سلباً فى سياقاتها الحضارية وإطلاقها على ظواهر فى سياقات وأنماط مجتمعية مختلفة .

يبدو هذا فى كلمة مثل " الأصولية " وكلمة مثل " الراديكالية الإسلامية " وكلمات مثل " التيارات العنيفة " أو " التيارات المتطرفة " والفاشية الإسلامية بينما فى مقابل ذلك سنجد ضمن هذه الخريطة اختصاراً من الجانب الآخر لجملة من الكلمات التقريبية لوصف هذه الظاهرة من مثل " الصحوة الإسلامية " ، " البقطة الإسلامية " ، " التجديد الإسلامى " " البعث الإسلامى " وغير ذلك من الكلمات وما هو فى حكمها .

ضمن هذه الخريطة التى يمكن أن نراها لهذه التوجهات فى عملية التعريف سنلاحظ بعض أمور تتعلق بمسألة التنازع حول هذه الظاهرة ومدى سلبيتها وإيجابيتها واللغة التحذيرية التى قد

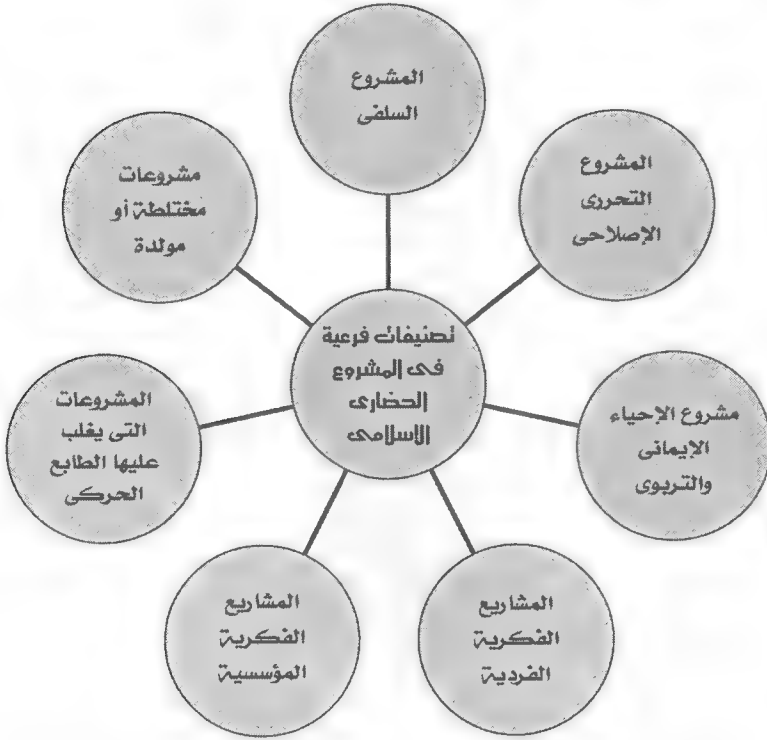
تتوافق أو تستحق التوقف العلمى والفحص البحثى والأمر كذلك قد تختلط فيه الأمور حين الحديث عن علاقة هذه التيارات بمفاهيم أخرى تهم فى تشكيل المواقف حيال مساراتها المختلفة ومن أهم تلك المفاهيم - ونحن بصدد هذا التحليل لهذا الصعود- مفهوم " الديمقراطية " والعلاقة بين الدينى والسياسى .

الظاهرة الإسلامية ضمن السياقات السابقة وأهم السمات التي تتسم بها، تعبر بدورها عن ضرورة تتبع الظاهرة الإسلامية وعالم المفاهيم المرتبط بها، ذلك أن هذه الظاهرة تعاني بحق من أزمة تتعلق بالمفاهيم التي ترتبط بها.



كذا فإنه من أهم الإشكالات التي تتعلق بالبحث فى المشروع الحضارى الإسلامى وأهم تصنيفات مشاريعه الفرعية إمكانية التصنيف الجامع لهذه الظاهرة وقد اعتمدنا تصنيف الدكتور عبد

المجيد النجار فى كتابه مشاريع الإشهاد الحضارى ، والتى حددها فى ثلاث مشروعات كبرى :



- المشروع السلفى الذى يضم كلا من الحركة الوهابية والسنوسية والمهدية .

- والمشروع التحررى الذى جمع أعلاما من المصلحين والحركات ، والذى يمثل على وجه بارز - الطهطاوى والأفغانى ومحمد عبده والكواكبي وخير الدين التونسي ، وابن باديس .

- ومشروع الإحياء الإيمانى والتربوى الشامل والذى اتخذ طابعا حركيا بارزا ، والذى يمثل به بالأخص الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية فى شبه الجزيرة الهندية .
- ويمكن إضافة اتجاه فكرى إسلامى معاصر تمثل فى اجتهادات معاصرة وارتبط بعضهم بمشاريع فكرية من أمثال (مالك بن نبي والحكيم البشرى ومحمد عمارة) .
- كذلك يمكن الإشارة الى توجهات ومشاريع فكرية مؤسسية من مثل مشروع إسلامية - المعرفة ، ومشروع مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى والتى دشنت مشروعا مقاصديا تأصيلا وتفعيلا وتشغيلا .
- كما لا يفوتنا التنويه إلى مشروعات حركية معاصرة ارتبطت بها أسمى بالصحة الإسلامية وهى من الكثرة حتى يحسن الرجوع إليها فى مظانها فى موسوعات صدرت أخيرا حول الحركات الإسلامية .



التوجهات المختلفة حيال التيارات الإسلامية و قضية صعودها

كما صدرنا فى ماسبق أننا لانستطيع أن نتحدث عن خريطة الإدراكات مقطوعة الصلة عن التعريفات ، غير أن التعامل مع الخريطة الإدراكية وارتباطها بخريطة التوجهات مسأله غايه فى الأهميه وذلك مع تبنى سلسله من المعايير المتنوعه عند الحديث عن تصنيفات هذه الظاهره وأهم توجهاتها سنجد فى هذا المقام ثلاث فئات من الأهميه التحدث عنها فى خريطة الإدراكات والتوجهات .

الأولى : هى التى تصنف الاتجاهات المختلفه على قاعدة مذهبيه فيتحدث عن التيارات الإسلاميه الشيعيه وكذلك التيارات الإسلاميه السنيه، وذلك على اعتبار أن هذين الاتجاهين هما الأكثر انتشارا وفاعليه على خريطة التيارات السياسيه حتى وقتنا المعاصر، من دون أن نهمل بعض الاتجاهات التى قد تكون لها بعض الدلالات والنشاط السياسى ولكنها تظل محدوده فى هذا النظام من مثل الاتجاه الإباضى ، والاتجاه الزيدى الشيعى .

اما الفئه الثانيه فانها تقوم على تصنيف هذه الإدراكات والتوجهات من خلال ارتباط الإدراكات الفعلية والتأويلية

والتفسيرية بالعمل والنشاط السياسي وهو أمر يتعلق في هذا المقام بطبيعة النظر إلى السياسة عند كثير من هذه التوجهات.

سنرى توجهها يستند في إدراكه لرؤية ترى في السياسة أنها عمل بشري وضعى يأتي من سياق علماني ومن ثم بحكم ما يطلق عليه من سلفيته يقف منها مواقف تحريم بما يمكن تسميتهم "بالظاهرية الجدد" على ما يؤكد على ذلك الشيخ يوسف القرضاوي حينما يحاول هؤلاء جعل السياسي منطقة تكاد تدخل في سياقات المحرم ليس فقط لتبنى مقدماته الفكرية ولكن حتى حينما يتبنى تلك الأدوات والآليات السياسية في هذا المقام.

يأتي في هذا السياق النظر البسيط لنموذجين من هذه الكتابات بعضها يتخذ أشكالا فقهية مستندا إلى كثير من التأويلات والتفسيرات بأدلة جزئية، من مثل هذا الكتاب الذي جمعه أبو يوسف عبد الرحمن إمام الدين السلفي وقد أسماه "اللؤلؤ الثمين في توضيح العلاقة بين الحكام والمحكومين" وإذا كان ذلك كتاب يتعلق بجمللة الرؤية لتوضيح أصول العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم، فإن كتابا آخر تكتمل فيه عناصر تلك المنظومة حينما يتحدث عن آلية الانتخابات ومحاولة للتأكيد على عناصر الفساد والشبهة فيها وهو كتاب نجد عنوانه ينضح بتصور متكامل لتلك الأدوات والتعامل معها في نطاق النشاط السياسي "تنوير الظلمات

بكشف شبهات وظلمات الانتخابات "وقد كتبه أبو نصر محمد بن عبد الله الإمام .

وإذا كان هذا الاتجاه قد ينتهى إلى رفض السياسة فإن التوجه الثانى فى سياق التعامل معه يعبر عن حياديته فى المجال السياسى يبدو ذلك واضحا ضمن رؤى متعددة لتوجهات صوفية تعلن ومن كل طريق أن لا اهتمام لها بالسياسة والسياسى وأن اهتمامها هو فقط بالجوانب الروحية والتربوية فى هذا المقام ، بينما يعبر اتجاه ثالث وبما يحمله من تفاوت يتعلق بالانخراط فى الحياة السياسية فيؤكد على أهمية هذا الانخراط والتعامل مع الأدوات والآليات باعتبار أن ذلك واحدا من أهم المجالات التى تبرز فيها الفاعليات المختلفة لمثل تلك التيارات : المجال السياسى لا يمكن بأى حال من الأحوال - ضمن هذا التوجه - إنكار أهمية ومساحة فاعلياته وإسهام التوجهات الإسلامية فى الكثير من المواقف التى تتعلق بالنشاط السياسى العام .

ضمن هذه الخريطة التى تتعلق بدائرة السياسى يبدو لنا اتجاهها رابعا يجعل من انخراطه فى السياسة عمليه أساسية يحاول فيها وصف رؤيته بأنه يواجه نظم الطغيان فى الداخل ونظم الطغيان فى الخارج على تفاوت بين هذه التوجهات المختلفة فى إعطاء الأولوية للداخلى أو الخارجى ، وفى غالب أمرها فإن لهذه الجماعات خطابا

سياسيا يحمل مفردات دينية ويتوسل وسائل عنيفة وآليات، ليس من ضمنها توسل تلك الآليات الاعتيادية فى العمل السياسى والنشاط السياسى السلمى . ويأتى اتجاه خامس كاد أن يتوارى فى الآونة الأخيرة، وهو اتجاه ينتسب الى حزب التحرير يرى أن استئناف الحياة الإسلامية لا يكون إلا من مدخل إحياء الخلافة الإسلامية.

اما الفئه الثالثة فى تلك الفئات المختلفة التى تتعين فى توجهات عدة تجمع بين عالم المفاهيم من جهة وعالم القضايا التى تتعلق بالنشاط السياسى ولا تغادر الحقيقة اذا قلنا إنها تتعلق كذلك بعالم الأفكار وماتراه من ارتباط ذلك بأصول المرجعية ، الأمر هنا يتعلق بتوجهات عدة داخل الظاهرة الإسلامية فى علاقتها بالديمقراطيه ما بين تبين ورفض وما بين مواقف اخرى قد تقف موقفا انتقائيا أو اصطفاثيا، وبعض من هذه التوجهات قد يتخذ موقفا توفيقيا . هذه الخريطة الإدراكات والتوجهات التى نطرحها إنما تعبر فى حقيقتها عن جزء يتعلق بهذه الخريطة ويطول بنا المقام لو تتبعنا هذه الخرائط المختلفة من خلال الاستناد إلى معايير أخرى متنوعة إلا أن الباحث آثر أن يتوقف عند هذه الفئات الثلاثة للإدراكات والتوجهات لاعتبار تعلقها المباشر بموضوع دراستنا حول صعود التيارات الإسلامية فى برلمانات الدول العربية.

مثل هذا المناخ شكل حالة نموذجية للصعود إلا أن مؤشرات الوجود والفاعلية كانتا تتنازعهما وجهات نظر متعددة تتراوح ما بين إنكار الفاعلية وتهويل عناصر وجودها.

واتجاه يؤكد هامشية قوى التيارات الإسلامية وإمكاناتها وقدراتها في الفاعلية والتمكين لها في الساحة السياسية؛ وهو توجه غالبًا ما ينطلق بشكل مضاد للقاعدة الكلية الذهبية:

عدم الوجدان لا يعني عدم الوجود
الرضا/ المحبة/ الكراهية عدم الوجود على أرض الواقع
- وقد استثمر هذا الاتجاه معاني محجوبة هذه القوى خاصة في الإطار القانوني:

- محجوبة القوى مؤثرًا على ضعف وجودها وكيانها وفاعلياتها.

- محجوبة القوى تتوافق مع عملية متكاملة من حجب المعلومات الكافية التي يمكن الاستدلال من خلالها بحجم فاعليات هذه القوى.

هذه هي الحالة التنازعية حول "مدى قوة وفاعلية هذه القوى" التي تساندت مع المحجوبة القانونية وقدر لا بأس به مع المحجوبة المعلوماتية واستصحب هذا كله حالة من مطاردة هذه القوى بخطوطها المختلفة.

أما الاتجاه الثانى؛ فقد أكد على فاعلية هذه القوى على أرض الواقع، بل إن الأمر أبعد من ذلك حينما اتخذ من حالة المحجوبة القانونية، والحجب النسبى للمعلومات كمؤشر لقوة وفاعلية هذه القوى، ضمن حالة من تخوف النظام خاصة من بعد إصابته بقدر من التكلس والضعف من أي قوى حقيقية تاريخية كانت أم صاعدة؟

وصار يستدل إلى جانب ذلك بعناصر من الفاعلية التي تتعلق بخطاباته، وحجم ممارساته، وحجم التابعين له والأعضاء المنخرطين فيه.

وبدا هؤلاء لدى كثير من القوى السياسية الأخرى مبالغين في حجم فعاليتهم السياسية الأخرى مبالغين في حجم فعاليتهم السياسية والتهويل في إمكاناتهم.

بين هذا وذاك برز المؤشر الانتخابي ليملك حجية إضافية للدلالة على القوة الفعلية والفاعلية لقوى سياسية بعينها.

والشاهد في هذا المقام أن مايربط بين كل هذه التصنيفات هو مايمكن تسميته بالمرجعية الإسلامية، إلا أن خرائط الاتجاهات قد تنوعت مسارا وأولويات واهتمامات حتى إنه يمكن الحديث عن مشروعات مختلفة أكثر مما يمكن الحديث عن مشروع واحد جامع إلا إذا تكاملت هذه المشروعات وتقدمت إلى معنى الجوامع

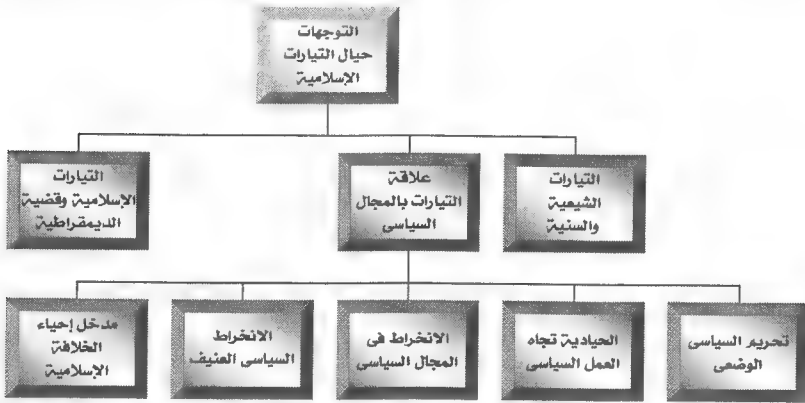
والموافقات فيما بينها تحقيقا لجامعة الأمة كأهم شرط من شروط مواجهة التحديات كمقدمة لنهوض الأمة واستئناف مشروعها الحضارى مكانة وتمكينا .

ومن الأمور المهمة فى هذا المقام أن نميز بين مشروع التغيير الحضارى من منظور إسلامى وبين أشكال أخرى قد تتقاطع معه ولكنها لا تستوعب كل كمالاته وفاعلياته ، من مثل البرنامج السياسى والبرنامج الحزبى وكذا البرامج الانتخابية ، وكذلك من الواجب أن نميز بين المشروع الحضارى للتغيير وبين مايمكن تسميته بالمشروعات الفكرية التى تنسب لمؤسسات أو أفراد من مفكرى هذه الأمة ، وغاية الأمر فى التوقف عند هذه الفروق أن نؤكد أن مايمكن تسميته بالمشروع الحضارى للتغيير يتسم عن غيره بالشمول الواجب لاستيعاب متغيرات الساحة الحضارية وامتداداتها ، كما أنه محدد فى مرجعية تأسيسه ، ورغم أن المشروع الحضارى لايفقد صلته بالواقع لزوما ، على ضوء القاعدة الذهبية وهى إعطاء الواجب حقه من الواقع وإعطاء الواقع حقه من الواجب ، فإنه يقدم رؤاه الكلية للنظر حيال جملة القضايا والإشكاليات والأسئلة ذات الطابع الحضارى ضمن تسكين هذه الرؤى ضمن معمار منظومى متماسك موصول بالواقع غير متخط له أو لاعتبارات ، كما أن هذا المشروع الحضارى لايتوقف عند

إشكالات الواقع بل تمتد به الأمور ليقدم رؤية للمستقبل ، كما أنه لا بد أن يفيد من خبرات الذاكرة الحضارية ونماذج التاريخ ، وتصير أهمية مثل هذه المشاريع الحضارية أنها تصاغ على مدى أطول زمنيا، بينما تصاغ الأشكال الأخرى لاعتبارات آنية مؤقتة أو لاعتبارات زمنية أقل . كما أن هذه المشاريع ترتبط بشروط فكرية وأخرى نظامية مؤسسية وثالثة تتعلق بالشروط الحركية المرتبطة بالواقع والممارسة .

كذلك من الأهمية بمكان أن نحرر مختلف الأوصاف للمشاريع المختلفة ، فنضع مشاريع في خانة "الأخر" غير العربى وكأننا نشير ولو من طرف خفى إلى تسكين هذه المشاريع في خانة الأعداء ، وهو أمر لا يقتصر على الاعتبارات الإجرائية ولكنه يتعدى ذلك مؤثرا على المواقف الموضوعية (انظر المشروع الأمريكى والصهيونى والمشروع الإيرانى) ، ذلك أن الاختلاف فى الرؤى ليس كمقصد تطويق المنطقة وإعادة فكها وتركيبها من جديد .

وفى النهاية لا بد أن نشير الى أن هذه المشروعات المختلفة لا توجد مفردة أو تتحرك فى فراغ ولكنها تتقاطع وتتداخل فى أطرافها ووقائعها ، وبعبارة أدق تتدافع على الأرض وفقا لسنة التدافع الماضية .



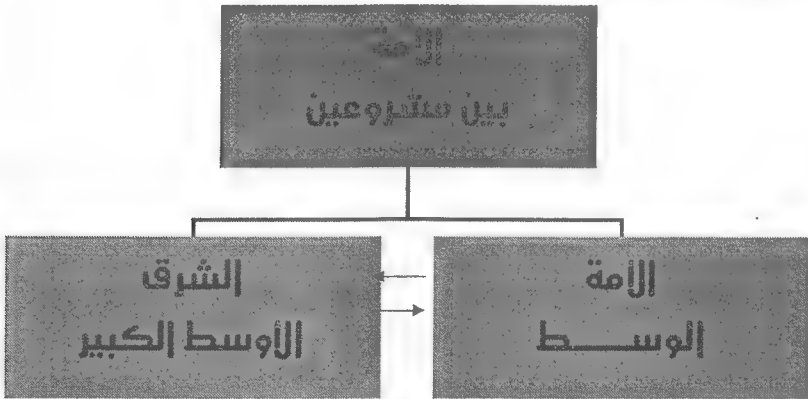
أمتنا بين مشارق و مغارب: من المسألة الشرقية الى الأوسط الكبير : (سياقات التاريخ)

فى واقع الأمر إنه لا يمكن دراسة المشروع المتعلق بالتغيير الحضارى العربى الإسلامى إلا فى ضوء الذاكرة التاريخية والحضارية للمشاريع المتعلقة بالأمة العربية والإسلامية هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن التعرف على هذا المشروع التغيرى العربى الإسلامى لا يمكن أن يتم إلا من خلال رؤية هذا المشروع ضمن اجتهادات المشروعات الأخرى وضمن سياقات البيئة الكلية المحيطة بها جميعا .

وفى إطار ذلك نستند إلى فكرة محورية ترقى لأن تكون فى مرتبة المسلمات مفادها : أن "الأمة" حينما تحمل معنى الجامعية والقوة فهي "الأمة - الوسط" التى تقوم بدورها فى عملية الشهود الحضارى، وحينما تحمل معاني الضعف والاستضعاف فهي "الشرق - الأوسط" أو "المسألة الشرقية" أو "الشرق - الأوسط - الكبير" أمة مشهودة تعد موضوعا لا طرفاً على مستوى المكانة الحضارية.

إن حضور مفهوم "الأمة" يعنى "الأمّ" وهو القصد والوجهة، فالأمة محل القصد والقبلة والاتجاه. وحينما يبرز مفهوم جديد لا يُعنى "بالأمة الوسط" وإنما "بالشرق الأوسط" مضافاً إليه صفة

"الكبير"، فإنما يشير ذلك إلى معانٍ جغرافية، ويشير إلى أن مَنْ أطلق صفة "الكبير" (الولايات المتحدة) إنما يحدد عناصر اهتمامه هو ومجاله الحيوي فيما يعتبره يحقق مصالحه هو، ويحقق عناصر استراتيجيته الكونية في منطقة تعتبر عقدة استراتيجية، ولكن هذا يحوّل الأمة من قَصْدٍ، ومن بشرٍ قاصدٍ، ومن مقصود وفكرة ورسالة، إلى "مكان" مُصمَّتٍ يراه الخارجُ كيفما شاء وكيفما تصور، وكأنه مساحة خالية من البشر الفاعل أو الفكرة الجامعة، إنه بهذا مجال للفق والتركيب وإعادة التشكيل وهندسة المنطقة في إطار تتحكم فيه "هندسة الإذعان".



يبدو أن هذه الملاحظة المسكونة بمفهوم "الشرق" ظلت تلازم نوعين من الكتابات:

نوع أول تمثله كتابات "الاستشراق/ الغربي والأمريكي" التي برزت بشكل مبكر، ثم لازالت تتماثل وتتكشف للعيان بأبعادها

المابعد معرفية وغاياتها المابعد علمية. إن هذه الكتابات لعبت دور الممهّد المعرفي والعلمي لمشاريع الاستعمار قديمها وجديدها، وفي هذا يشكك إدوارد سعيد: "في قدرة إنجلترا على احتلال مصر بمثل هذه الطريقة المؤسّسة جيّدًا وتلك المدة الطويلة التي احتلتها لولا ذلك الاستثمار المكين في الدراسات الشرقية"، إن المشروع الذي طُرِح مؤخرًا من خلال إدارة بوش الابن بشأن "الشرق الأوسط الكبير"؛ لم ينشأ من فراغ، وإنه إذا كان قد اكتسب ملامحه التي تم طرحه من خلالها على أساس من التطورات التي يجيهاها عالمنا المعاصر -سواء على مستوى المنطقة أو على مستوى تفاعلات النظام الدولي- إلا أنه يجد جذوره في عدد من الأصول الاستشراقية عبر عنها بعض المستشرقين؛ وعلى رأسهم برنارد لويس. بالطبع ليس لويس وحده، وليس هو المحرك الوحيد لكل المسألة، إلا أنه يقدم نموذجًا مثاليًا على هذا الحلف غير المقدس.

أما النوع الثاني فيتمثل في كتابات تتواصل مع عناصر الذاكرة الحضارية والتعرف على حقيقة الواقع الدولي المعاصر ويشير الدكتور جورج قرم؛ وهو يحتل موقعًا مميزًا بين الباحثين الذين تناولوا موضوع العلاقة التاريخية بين أوروبا والشرق، وأصدر عددًا من الكتب التي تلامس هذا الموضوع بشكل أو بآخر مثل كتابه الشهير "انفجار المشرق العربي" الذي صدر قبل

عشرين عامًا وطبع بالعربية والفرنسية أكثر من مرة، وكتابة الجديد "شرق وغرب: الشرخ الأسطوري" الذي صدر مترجمًا بالعربية في العام 2003.

إن هذا الاهتمام النظري والبحث في الخبرات التي تشكلها العلاقة بين شرق وغرب، والاقتراب من الوضع القائم الآن الذي يأخذ فيه "الشرق" دلالة جديدة إثر تأكيد "الهيمنة الأمريكية" على المستوى العالمي، وتفرد القطب الأوحـد في المنظومة الدولية، والإمبراطورية الكونية الأمريكية، والتي تعيد تعريف قضايا كثيرة بما في ذلك ما يدعى "الشرق". ورغم أن "قرم" أصدر كتابه الأخير والحرب على العراق قد دقت طبولها، وقبل سقوط بغداد؛ إلا أن هذا الاهتمام النظري امتلك منطق البرهنة الواقعية على الأرض، ولم يجد أية صعوبة كي يبرهن على أن "...الشرق في المخيلة الأمريكية مرتبط بالإدارة السياسية ورجال الإعلام والمتنفذين من الأكاديميين، أكثر مما هو مرتبط بواقع الشرق الفعلي..."، فالولايات المتحدة "تخترع الشرق الذي تريد"، آخذة في الاعتبار "مصالحها والفضاء المحتمل لتناوراتها السياسية المستقبلية":

لقد أدى خطاب الغرب المتعصب عن نفسه والمتمركز حول ذاته إلى تعيين ذاته رسولاً لهداية الشرقيين الضالين، إلى درجة

يحتفل فيها الغربيون اليوم والولايات المتحدة بشكل خاص "بعودة الله"، ذلك أن القومية الأمريكية تمتد بجذورها إلى البروتستانتية والعهد القديم. وسواء كشف الغرب عن تمسكه بالدين أو عن التحرر منه، فإنه أنتج في الحالتين معاً ديناً خاصاً به هو "دين القوة" الذي يجعل من الغرب عالماً "مقدساً"، ومن الشرق عالماً غريباً عن القداسة ومفعماً بالآثام. وظهر دين القوة هذا -الذي أوكل إلى الولايات المتحدة الدفاع عن المقدسات الغربية- بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من أيلول؛ حيث قبلت الأيدلوجيات العلمانية الغربية بالمزاعم والسياسات الأمريكية: الهدف مقدّس، والوسائل علمانية.

عزز من هذه الرؤية "النصر الأمريكي في الحرب الباردة": "فوكاياما ونهاية التاريخ"، الذي جعل من غرب النهضة الأوروبية غرباً يهودياً/ مسيحياً، صورته المركبة هي دولة إسرائيل، التي لا تسمح لها "غريبتها" بأن توصم بأنها دولة عنصرية أو عدوانية؛ فهي من الغرب ولها دور الغرب في هداية العالم الضالّ. في هذا الانقلاب تصالّح التاريخُ العلماني والتاريخ الديني للغرب، وأصبح "الآخر" هو المسلم المكروه، وأصبح الغرب يتعامل مع الإسلام بصفته عقيدة كلية متصلبة، تنضح عنفاً، وتنفس لاعتقالية كاملة.

مشروع التحغير الإسلامي

والنماذج التاريخية : عمل تجارب

ربما كان في التاريخ خبر وعبر، وتجارب وآيات، وشواهد وبراهين، تثبت مثل هذه الحقائق أو تعمق من دلالاتها.

هذا تعبير عن فكرة كان يرددها أستاذنا الدكتور المرحوم حامد عبد الله ربيع؛ فكرة ورؤية للتاريخ كمختبر للأفكار والنظريات، وكأرضية صالحة لابتداء "نماذج" تعمل عمل النظريات في إحسان الوصف والتفسير والتأويل والتحليل والاستشراف: مقارنة ومقاربة وتسديدًا. وضمن هذه الرؤية الواجب تفعيلها يمكن قراءة المشروع الأكبر الراهن: "الشرق الأوسط الكبير" وما يرتبط به من مفاهيم متصادمة أو ما يمكن العنونة له بـ "صدام المفاهيم"، وذلك على النحو الذي قدم مثله الرافعي في المفاهيم العدو، والكلمات المقاومة...

إن الفكرة الرئيسة التي يمكن أن نستلهمها من عبرة التاريخ ونماذجه الواضحة وضوح الشمس في ضحاها تتمثل في أن الاحتكاك الإسلامي مع الغرب كانت له سمات ودلالات مهمة تنبع من الطابع اللازم والملازم لأصول هذين الطرفين الحضاريين؛ تنبع من المركب الأصيل المحفز لبناء كل منهما ابتداءً، والموجه لتطور كل منهما ولمساره انتهاءً، والمؤثر في تفاعلات هذين الكيانين

عبر تاريخ العلاقة بينهما وعلى امتداده زمانًا ومكانًا. هذه السمات والدلالات يمكن استخلاصها من المرور على مراحل أو حالات ثلاث سابقة، مثلت لحظات فارقة معبرة، بالإضافة إلى المرحلة الراهنة الرابعة:

الحالة الأولى- ويمكن تسميتها "الحالة الأندلسية"، وهي حالة عجيبة؛ إذ برزت فيها إرهابات ظهور "الدولة-القومية" في عالم المسلمين، وإن كان باسم مختلف هو "ملوك الطوائف" أو "طوائف الملوك".. تلك الدويلات التي كرسست حالة التشرذم، كاشفة عن القابلية الأساسية لتحقيق الاستئصال الذي تم بعد ذلك للوجود الإسلامي في الأندلس وما تبعه من وحشيات تنصير إجباري ومحاكم تفتيش. لقد قديم المسلمون إلى هذه البقاع ومعهم مشروع فكري (فكرة) فاستطال وجودهم، إلى أن ذبلت الفكرة وانقشع شذاها، ثم جاءهم الغرب بفكرته "قوية" وإن لم تكن ذات قيمة، فكان لا بد أن يستأصل الشأفة؛ هكذا كان دخول المسلمين لشبه جزيرة أيبيريا وهكذا كان دخول الغرب بعدهم أو حلوله، كل كان يصدر أمامه مشروعًا حضاريًا حملته "الفكرة" أكثر مما حملته القوة العسكرية.

الحالة الثانية- ويمكن تسميتها "بالحالة الصليبية"؛ وهي اللحظة الثانية الكبرى للاحتكاك مع الغرب، كان التنازع فيها في جوهره -

على خلاف ظاهره - فكريًا رمزيًا؛ تنازعًا على رمز: "بيت المقدس". في هذه الحالة أيضًا كانت دويلات "شرقنا" الإسلامي تمثل تكرارًا لنموذج طوائف "غربنا" الأندلسي، وكانت طبائع هذه "الدول-القومية" تفرز ذات ميولها وقابلياتها للتشردم والانفصال .. لكن مع تميز قد يبدو ضئيل القيمة؛ هو الاعتراف الاسمي والرمزي بمظلة الأمة والخلافة. لكن يلاحظ أن هذا الاعتراف وهذا الاستغلال -رغم رمزيته وشكليته- قريبًا هو الذي ولّد -سراعا- خنائر مقاومة وتجميع؛ فكان أن انبلج النورويون وصلاح الدين والأيوبيون؛ مما أحدث حالة من المد والجزر لم تنزل تتدافع فيها قابليات الوهن المفرقة مع خنائر عزة مجمعة، فيسترد المسلمون بيت المقدس (صلاح الدين وأخوه العادل)، ثم تؤخذ منهم بصورة عجيبة زمن الكامل أبي بكر ابن العادل.. إلى أن يجتمع العدوآن: من الشرق (المغول) ومن الغرب (الصلبيون).. وتستمر القابليات تعالجها وتدافعها.

هذه التجربة والتي قبلها أفرقتا مقولات مهمة منها:

- أن الغزو حين يكون عسكريًا بحثًا يسهل التغلب عليه، وحين يصحبه فكر ومشروع فكري -ولو كان رمزيًا- فإنه يعمر زمنًا ويستطيل (حتى يصل إلى قرنين في الحالة الصليبية، بينما كان ما بين سقوط بغداد باجتياح مغولي عسكري بجحافل مادية وبين

المواجهة المنتصرة في عين جالوت عامان فقط أو يكاد: 1258م/ 656هـ - 1260م/ 658هـ). إن المشروع الفكري يطيل أمد الفعل الاستعماري وإن كان باطلاً.

- أن أمراء التغلب (ساعتها) الذين تغلبوا بقوتهم على بعض مكامن السلطة، رغم إنه بتغلبهم واستيلائهم برزت الدويلات والإمارات الممزقة؛ إلا أنهم أيضاً استطاعوا أن يؤسسوا معادلات صعودهم واستيلائهم على السلطة (بشكل غير شرعي طبعاً على حساب المركز: الخلافة) في توازن مع استخدام تلك القوة من جانب آخر - للقيام بوظيفة "حماية الأمة". لقد كانت قوتهم هذه نفسها سلاحاً ذا حدين؛ فهي التي مكنتهم - من ناحية - من حماية الثغور وحراسة حدود الأمة، وخاضوا بها الحروب ضد أعداء الأمة وخصومها، لكن - من ناحية أخرى - فإن تشرذم هذه القوة وتسرب عناصر الضعف لها تبعاً كان يصب في ضعف الكيان العام؛ الأمر الذي استثمره العدوان الصليبي.

- وهذا الأمر - للأسف - لا تقوم به اليوم دول - قومية صناعتها التجزئة واحتراف التبعية؛ تصدع بالسيادة حيث يجب ألا تصدع بها، وتتخلى عنها حيث يجب تقويتها والاحتماء بها قولاً وفعلاً. إن "السيادة" في معادلاتها الواجبة ليست إلا "الإرادة" و"العدّة" في واصلية بينهما هي "الإدارة": إدارة الكيان، وإدارة العلاقات،

وإدارة التماسك، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات، وإدارة المواجهة للتحديات والممانعة على الخضوع والاستسلام والمقاومة للخصوم والأعداء. ليس هذا إلا صياغة لمفهوم "السيادة" ضمن معادلة الإرادة والمكانة والتمكين، وهذه ليست صياغات بلاغية لفظية؛ بل هي عمل تأسيسي وتراكمي مستمر يشكل البنية التحتية والقومية معاً لمضمون "السيادة".

- إن عالم اليوم في عالم المسلمين لم يعتبر درس التاريخ؛ فظل هؤلاء المتغلبون يمثلون نموذج "ملوك وحكام الطوائف"، ويحملون كل سيئات النموذج، ولم يقدموا حتى ما قدمه أمراء التغلب في تاريخنا حينما اضطلعوا ونهضوا بحماية الأمة أربطةً وثغوراً.

الحالة الثالثة - "الحالة العثمانية"، التي شهدت مع إرهابات ضعفها بروز دولتنا - القومية الحديثة، وذلك أثناء الحرب العالمية الأولى، والتي انتهت بأقصى ما كان يمكن أن يصل إليه الاحتكاك بالغرب، في صورة "الاستعمار" والاحتلال والحلول بعقر دار الإسلام، وتنفيذ المشروع الاستلابي بين يدي الآخر وعلى عينه.

لقد طرح الغرب مشروعه واضحاً إبان هذه المرحلة متمثلاً في "المسألة الشرقية" و"عبء الرجل الأبيض"، و"مسألة

الرجل المريض"، فكيف واجهنا هذا المشروع؟ إنها المواجهة المرتدة على أعقابها، المسترشدة من التاريخ فقط بعروبة الجاهلية أو المكتفية منه فقط بجاهلية العرب: قومية الكلية البروتستانتية السورية، التي انتهت بالبعث "ربّاً لا شريك له وبالعروبة ديناً ما له ثانٍ"، مروراً بثورة الشريف الكبرى. إن الثورة العربية الكبرى لم تكن تمثل إلا الغفلة العربية الكبرى، التي أفرزت قواعد "الشرق الأوسط" الفسيفسائي وأسسها؛ وقائع الغفلة العربية الكبرى بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، تلك الحرب التي بدا للمتصرين فيها "توظيف المنطقة ضمن عناصر صراعاتها"، والتي كانت تعني ضمن ما تعني عملية الاستفراد بالكيان العربي، ونقل الصراعات الأوربية/ الأوروبية، إلى تقسيم "مناطق نفوذ" على أرض العالم العربي والإسلامي، قَضَمَ منها الاستعمار ما قَضَمَ، وتنافس المتنافسون في الحصول على أكبر نصيب:

"الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا وبمباركة روسيا 1904، الحرب العالمية الأولى 1914-1918، الثورة العربية الكبرى 1915-1916، اتفاق سايكس / بيكو 1916، وعد بلفور 1917، فرساي 1919، مؤتمر سان ريمو وإعلان الانتداب على ما

تبقى من الأمة وبالأخص على فلسطين 1920، إسقاط الخلافة العثمانية 1924،..."

حزمة من التواريخ التي يجب أن تُقرأ في نسق وعلى صعيد واحد، لا تحرك فقط عنان الفطنة للاستهداف الخارجي، ولكنها كذلك -وعلى نفس القدر وربما يزيد عليها- تدفعنا إلى أن نفطن إلى قابليات هذا الاستهداف والتمكين للخارج. إن الخارج لا يتمكن من الداخل إلا بمقدار ما يمكن له الداخل؛ إنه درس سنن التاريخ في معمل تجاربه وعالم أحداثه.

الحالة الراهنة - وهي الراهنة: "الشرق الأوسط: من رحلة المسألة الشرقية إلى الشرق الأوسط الكبير": وهذه المرحلة هي خلاصة ما سبقها، إن كل الحالات السابقة إنما قامت على مشروع "فك وإعادة تركيب" للمنظومة، ومن ثم لم تكن لتمضي قُدماً دون قابليات لهذا الفك ولإعادة التركيب، فكان لابد أن تستقبلها قابليات الدولة - القومية، أيًا كانت صورتها: ملوك طوائف (طوائفية)، دويلات مستقلة (شعوبية)، ولايات مستقلة (دولة محمد علي وخلفائه، الباشوات، البايات، الدايات وانفراط أوصال حياة الرجل المريض...) .. أو دول تدعى مستقلة حاليًا (قطرية)، وموازن القوى في ذلك الوقت.



عواقب الدولة القومية وعالم المسلمين

قسمت جديدة وتأثيرات على حالة الأمة ومشروعها :

ولكنه كان التعدد الذي أشار إلى النشأة الخاصة للدول القومية في عالم المسلمين والعالم الثالث، والذي حكمته موازين حقبة ما بعد الاستعمار الاستيطاني والدخول في مرحلة جديدة من علاقات الدول القومية التابعة.

هذا التعدد الذي صاحب الدولة القومية في عالم المسلمين والعالم الثالث، صاحبه تعدد في الرؤى ونماذج التنمية، كما غُلف بسياقات أيديولوجية، خاصة العالمية منها (الرأسمالية والاشتراكية)، ويمكن لها حالة سائدة حكمت السياسات والعلاقات سُميت بالحرب الباردة.

وأفرز هذا التعدد عددًا من القضايا التي أصبحت موضع مساجلات فكرية أضافت إلى التجزؤ الموجود تجزيًا من الناحية الفكرية شكل محاضن لتلك التجزئة واستمرارها.

فبين التجزئة والوحدة أو المستلزمات لها من تكامل وتعاون وتضامن، وبين التبعية والاستقلال ومتطلباته من قوة وفاعلية، وبين التخلف والنهضة ومفاصلها من تنمية وعمران وإنماء.

هذا الحال من التعدد واكبه عالم أحداث ونظم، غالبًا ما سادت فيه علاقات وسياسات (التجزئة - التبعية - التخلف) أكثر .

مما أثرت فيها سياسات وعلاقات (التكامل والوحدة والاستقلال والنهضة)؛

✽ تفاقم مشاكل الأقليات في عالم المسلمين.

✽ الاتجاه نحو الانفصال والتفكيك.

✽ ضعف التوجهات التكاملية والوحدية والتعاونية: رؤية وسياسات وعلاقات ومؤسسات.

✽ الصراعات البينية، وصراعات الحدود، وصراعات الأعراق.

✽ تدويل المشاكل والقضايا التي تخص عالم المسلمين.

✽ ضعف التنسيق في السياسات والعلاقات، خاصة القضايا البينية والمشاركة والمتبادلة (القدس).

بروز مشاكل الأقليات الإسلامية والكيانات المسلمة داخل الحضارة الغربية،

✽ البوسنة والهرسك.

✽ كوسوفا.

✽ الشيشان.

هذه الخريطة أشارت إلى أن مفهوم الدولة القومية -إدراكًا وعملاً- تحول إلى معنى علمي في الإدراكات والسياسات والعلاقات والمؤسسات والغايات، وهو بهذا التشكيل مثل مجموعة من التأثيرات يحسن رصدها:

أولاً : إن المفهوم ولد قسمة جديدة في المنظومة الدولية ومكان المسلمين فيها، إذ ولّد خريطة تعدد اختلفت عن أنماط التعدد المختلفة في الخبرة التاريخية. وهو من المفاهيم التي أثرت على كثير من المفاهيم التقليدية الفقهية من مثل "دار الإسلام ودار الحرب"، وهو أمر يعني -ضمن ما يعني- اختلاف منظومة المعايير الحاكمة، وبروز مفهوم المصالح القومية، وصعوبة توصيف الواقع من خلال المفاهيم الفقهية، ومن هنا صادف عالم المسلمين أزمات غاية في الأهمية شكلت إشارة إلى متغيرات في الواقع لا بد من أخذها هي الحسبان:

✳ حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية - الإيرانية).

✳ حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت).

✳ حرب الخليج الثالثة (احتلال العراق) (التهديد بضرب إيران).

وصاحب هذه الأزمات حال من الفوضى الفكرية والتوجهات التي تسربت بغطاء ديني، حتى استحقت اسم "الفتنة الفكرية والدينية"، اختلفت فيها الرؤى واستخدمت أسلحة الفتاوى، وشتت بصدها أقصى حروب الكلمات. وفي كل الأحوال اتضح لكثير من هؤلاء أنهم يغفلون عناصر ومتغيرات جديدة أهمها "الدولة القومية" كما هي كائنة في عالم المسلمين والعالم الثالث،

وعناصر القسمة الجديدة التي تفرضها، وسياقات الدول... العلمانية... إلخ.

ثانياً: إن المفهوم كما تم إدراكه في عالم المسلمين شكّل مساراً تهميشياً لمفهوم "الوحدة"، بل أكثر من ذلك فرض دوافع على عمليات التكامل والتعاون والمؤسسات الجامعة، وكانت معظم تأثيراته سلبية على مفهوم الأمة عامة ومفهوم الأمة الإسلامية على وجه الخصوص كالآتي:

١. إن المفهوم في إطار معاني الدولة القومية كما تم إدراكها برز كمفهوم أحق بأن يوصف بـ "الدولة القومية التابعة" المحافظة على واقع التجزئة من جنب، والمقلّدة لنماذج تنمية من خارجها. وفي إطار يمثل قدرات تابعة لا نابعة، ومن هنا كان من الضرورة البحث في التأثيرات العميقة والواقعية الذي تركها مفهوم الدولة القومية بحيث لا يمكن القفز على واقعها بأي حال من الأحوال في الإدراك وفي الاعتبار، والمفهوم وتأثيراته السلبية التي تكرست في إدراكات الوعي ومجالات الممارسة. كان من المهم فهم الدولة القومية ضمن مسارين،

* مسار الجماعة الوطنية كمفهوم جامع لقوى وفاعليات الداخل، وبناء كيان المصالح على قاعدة من اعتبارات الجماعة الوطنية، وما يصب في عافيتها وقدرتها وفعاليتها.

* مسار الدولة القومية كمفهوم يؤكد على تعظيم قدرات هذه الدول واتخاذ السياسات والعلاقات والمسارات والمؤسسات المؤكدة لممارسة بينية أو داخلية أو إقليمية أو دولية تقوم على استثمار الإمكانيات وتحويلها إلى قدرات وفاعليات على كافة المستويات.

2. أن المفهوم أبرز مع عوامل ومتغيرات أخرى تنظيمات بديلة أو موازية، لعبت دورها في طرد تكوينات أصيلة باعتبارات التوحد القومي أو الجامعة الإسلامية، ومن هنا برزت وحدات تحليل مثل الشرق أوسطية، مثل المتوسطية، أو الشراكة العربية الأوربية... إلخ (وحدات إحلال). وهو أمر يتطلب منا ضرورة فرز هذه التكوينات والوحدات الصاعدة وتأثيراتها على وحدات أصيلة ليس فقط في التحليل، ولكن في كونها مجالاً حيويًا للحركة.

3. إن المفهوم أقام مؤسسات جامعة من الناحية الشكلية، ولكنها نُقِضت في العمل من جراء إدراكات لهذا المفهوم من مثل السيادة وغيرها. إن البحث في فاعلية مثل هذه المنظمات الجامعة سواء كانت منظمات سياسية أو كلية أو نوعية، إنما يشير إلى ما يمكن أن يتركه هذا المفهوم وإدراكاته على تلك التكوينات وسياساتها وغايتها، وفي النهاية فاعلياتها.

ومن هنا كان على هذه الدول ألا تقف كثيرًا عند النشأة القسرية والشائنة للدولة القومية، بل عليها أن تتعرف على التأثيرات

السلبية التي يمكن أن تتركها في الوعي والسعي. وألا تقف عند عناصر سيادة قومية مهملة عناصر دولة قوية ذات سيادة حقيقية لا متوهمة، تصدع بها حينها يجب ألا تصدع بها، وتفطر فيها حينها يجب التمسك بها.

والبحث في فاعليات التأسيس من الأمور المهمة التي يجب ألا تتصور إدراكات عالم المسلمين أن مجرد إنشاء هذه المؤسسات هو غاية المنى ونهاية المطاف، بل هي ضمن عملية موصولة تتحرك من التأسيس إلى الفاعلية (حفظ الابتداء، وحفظ البناء، وحفظ النماء والارتقاء، وحفظ الأداء الذي يحوط كل أنواع الحفظ بما يؤكد منظومة متكاملة من الحفظ هي في النهاية تؤكد على منظومة الفعل والتفعيل والفاعلية).

4. إن هذا المفهوم والذي تخطته الخبرة الأوربية حينها استنفد أغراضه ضمن مسيرة تطور البناء الحضاري، ظل مكيّنًا لدى هذه الدول في مواجهة بعضها، بينما توارى في علاقاتها الغيرية خاصة عبر الغرب ودوله. وربما هذا يمكن أن يكون دالاً في عملية التفسير لما أُسمي بـ "القرية العالمية" من جراء الثورة الاتصالية، وهو أمر أحدث صناعة شبكة علاقات صارت وثيقة؛ قفراً على اعتبارات الجغرافيا والتاريخ والعقيدة والمصير، وأخرى خُذلت أو هُُمشت رغم أن تلك الثوابت السابقة تؤكد عليها وتؤكد أحداث التاريخ على إمكاناتها في تعظيم الإمكانية والفاعلية.

ومن ثم ظل مفهوم القرية العالمية يعني تعظيم الاتصال بالغرب أكثر مما يعني تعظيم الاتصال بين العالم الإسلامي أو العالم العربي مثلاً. بل على العكس من ذلك فقد أبقى على كل عوامل الانفصال والتجزؤ والتبعية وربما التخلف الذي تكسوه قشرة الحضارة لا عمقها وجوهرها. وظلت الأمور والسياسات والعلاقات تسير ضمن مسار مزيد من توهين العلاقات الداخلية والبيئية، ومزيد من تكريس العلاقات الغيرية والخارجية. إنها المفارقة التي يؤكد لها إدراك أبدية الدولة القومية في عالم المسلمين، وإدراك الطابع المرحلي لهذا المفهوم في إطار علاقات وتكوينات عبر قومية.

بل إن الأمر قد لا يتعلق بمزيد من العلاقات عبر القومية وكأنها تجري لذاتها لا لآثارها وتأثيراتها، الأمر يرتبط بالأساس بعلاقات فاعلة عبر قومية تحقق أصول الفاعلية وضمان استمرارها واستثمارها في سياق المجال الحيوي لا خارجه أو قفزاً على مقتضياته ومتطلباته وروابطه الحقيقية والجوهرية.

ثالثاً: إن مفهوم الدولة القومية وتوابعه (السيادة - الحدود... إلخ) لا بد أن يؤثر عليه مفهوم وعملية العولمة والظواهر المصاحبة لها. إذ أبرزت العولمة نوعية من التأثيرات جديدة، كما أضفت على تأثيرات سبقت كثافة وسرعة وعمقاً.



مشروعان يتدافعان في المنطقة

(الأمة الوسط والشرق الأوسط الجديد)

لماذا "الشرق"؟ لماذا "الأوسط"؟ لماذا "الكبير"؟
 أما "الشرق" فلأنه هو الغرب المتحدث المحدث وحده، وهو لا يدرك الآخر إلا من منطلق "مركزية الذات" وأولية الأنا، فكنا شرقاً، رغم أننا في الوسط (وسط الكوكب/ وسط الخريطة التي يتفق على رسمها الجميع وأهل الاختصاص)؛ لأنه رأى نفسه أساساً وأساساً، وما عداه كان شرقاً وآخر وثانياً وثالثاً، وفضلوا إعادة تسميته كما تراءى لهم... فـ "الشرق" تعبير عن وجهة نظر المتكلم، حين لا يرى معياراً للتسمية إلا هوى ذاته، من منطلق "الغرب والباقي": **The West & The Rest**.

أما "الأوسط" فهو قد استدرك على مطلق "الشرق"، إنه شرق مخصوص بخاصية، ومقيّد بقيد يميزه عما سواه، إنه "أوسط"؛ ذلك أن أمته هي الأمة الوسط، إن "الأوسط" اعتراف بالتميز اضطر الغرب إليه من جهة، وسعى للاستبدال والتحويل والتحريف من جهة أخرى، تحريفاً "للأمة الوسط". أما "الأمة الوسط" فهي الحقيقة المفترضة لهذه الأمة بالجعل الإلهي، وبشروطها التي على رأسها "الشهود والشهادة" على الناس، وأتباع الرسول الشاهد المبشر النذير السراج المنير الداعي إلى الله:

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143].

أما "الكبير"، فإن كل مشروعات الغرب حين يحتك بعالم المسلمين، وكل المشروعات المواجهة له تنحو إلى "تكبير المسألة"، ومدّ المجال الحيوي للغرب لإنجاز مصالحه أو بالأدق مطامعه الممتدة التي لا نهاية لها. فما السر في هذا الميل التوسيعي؟ إنه مفاعل "الأمة" الذي يستقطب الآخر إلى نمط من التعامل الشمولي الساعي إلى تفريق "الجمع" وشرذمة "الجماعة"، وتفكيك أوصال "الأمة الجامعة"، والذي يستقطب كذلك مشروعات الإصلاح لكي تنهض على أساس استجماع المكونات في صورة "الأمة". إن مفهوم "الأمة" كان يرتبط عادة بمشروع إصلاحية: فعبد الرحمن الناصر حين طبّق مبدأ "النصرة والموالاة" وسار عكس تيار الشرذمة الطوائفي أفرز مشروعاً إصلاحياً قوامه "الأمة الجامعة" فدانت له الأندلس.. وكذا بقايا السلاجقة (زنكي وابنه نور الدين..) والأكراد (الأيوبيين..) الذين ارتقوا على واقع "الشعبية" وأيقنوا أن لا سبيل إلى استرداد بيت المقدس إلا من بعيد؛ من "الجبهة الموحدة": شمال العراق مع الشام مع مصر، مع الاعتراف بالمظلة، ورفض كل الرموز المناوئة الهادمة للمظلة،

هؤلاء عرفوا سر المسألة (الأمة الجامعة) فأفلحت مساعيهم. إن ابن تومرت كان مثالا على الربط بين شرق الأمة وقلبها الذي ارتبط به عقيدة وعلما وحججا، وغربها حيث الأندلس والمغرب "الأقصى"، كذلك استكمل المرابطون النموذج حين ضموا الجنوب على الشمال، وكسروا الجغرافية الفاصلة، والتاريخية المفرقة؛ ليربطوا -بأربطتهم ودولتهم- الأواصر الأصيلة.

لقد كان كل من هؤلاء يرجع -إبان الأزمة- إلى الأمة، "يفيء إلى أمر الله"، "يتحيز إلى فتنه"، في عمليات كَرّ وقرّ تشيد الإطار ولا تهدمه.

إن "يوم الأحزاب" عاد أدراجَه، ولكنه عود غير أحمد، فالخندق الحائل الحامي قد ردمته "العولمة"، والاختراق صار -في ظل قابلياته- خرقا وانخراقا، والأحزاب صار فيهم مَنْ هم "من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا"، .. وبرزت الأمة/ القصعة "تتداعى" عليها الأمم من فوقها ومن أسفل منها، لا من قلة، ولا من إقلال، بل من وهن وقابليات استخفاف.

فأين سفينة الأمة من هذا الخضم؟ هل يعي هؤلاء ممن خرقوا "سفينة الأمة" ولسان حالهم يقول: "نخرق خرقا في موضعنا هذا،.. ولم نؤذ من فوقنا، .. نحصل منه ماءنا... هذا موضعنا نفعل فيه ما نشاء"!!؟ ما بال هؤلاء لا يفكرون إلا تفكيرًا "أخرق"

يغرق السفينة حتى تشرف على الغرق والهلاك.. إن بعضًا من الأمة لا يُعَوّن الدرس، ولا يتخذون العبرة من الخبرة والفكرة، لم يتعرفوا على درس مصطفى صادق الرافعي حينما بحث في متابعات منظومة الشُّنن فوجد أن "أصغر خرق يعني أوسع قَبْر"؟

إن المشروعات التي تحمل شعار "الشرق الأوسط" برزت تاريخيًا لتعبر عن هدف السيطرة على المنطقة بأشكال وأساليب تختلف حسب الزمان والمقام، وهي وسيلة تشكّل حلقة متصلة - سواء أكان هذا "الشرق الأوسط" "جديدًا" أم "كبيرًا" - لتحويل أنظار الشعوب (إسلامية أو عربية) عن هدفها الاستراتيجي الذي أجمعت عليه "الأمة" منذ سقوط الخلافة العثمانية؛ والذي يهدف إلى إعادة بناء المنطقة العربية والإسلامية وإعادة توحيدها في صورة عصرية من خلال بناء تكتل إقليمي يضم دول العالم الإسلامي العربية وغير العربية، وهو أمر يحيلنا إلى قواعد النظر السليم لمشروعات الشرق الأوسط؛ هذا النظر الذي لا يكفي فيه مجرد رفض تلك المشروعات التي تحمل شعار الشرق الأوسط بل لابد من أن تضع القوى الفاعلة سياقات عملية لبناء تكتل عربي إسلامي إقليمي عصري مستقل عن نفوذ الإمبراطوريات الأجنبية التي تريد استغلالها والسيطرة عليها.

ومشروعات شعار الشرق الأوسط ليست إلا تحايلًا أجنبيًا يراد

به تجاهل وحدة الأمة العربية الإسلامية صاحبة هذا الإقليم، بل وتجاهل وجودها وحقوقها، وإعطاء منطقتنا اسمًا جديدًا يفتح الباب لسيطرة قوى أجنبية، تهدف من وراء مشروعاتها ومبادراتها إلى تحقيق مصالحها التي ترى في الهيمنة والسيطرة عليها الطريق المؤكّد لتحقيق ذلك في النظر إلى هذه المنطقة كعقدة استراتيجية، فهل يمكننا أن نتدبر تلك المعاني حينما يرد علينا شعار تارة يوصف بشرق أوسط جديدًا، وتارة بالكبير؟

إن "الشرق الأوسط" إقليم واسع في هذه الأيام، وله قضية تُذكرنا "بالقضية الشرقية" أو ما عرف بالمسألة الشرقية في القرن التاسع عشر. والذين عاصروا لغة السياسة والصحافة قبل الحرب العالمية الثانية يذكرون أن هذه التسمية لم تكن شائعة كما هي الآن، ولم تكن تعني ما تعنيه الآن، ويلاحظون أنها بدأت تروج في الخمسينيات والستينيات في فترة الحرب الباردة، حتى أنها أخذت معنىً أوسع مما كان لها من قبل، ومن حقهم أن يسألوا أنفسهم عن العوامل التي فرضت هذا المصطلح على لغة الصحافة والإعلام والسياسة، ومن حقهم كذلك أن يبحثوا عن الأسباب التي دفعت بعض القوى لترويجه، والأهداف التي ترمى لها من وراء ذلك.

كان "الشرق الأوسط" قبل الحرب العالمية الأولى منطقة تفصل بين "الشرق الأدنى" و"الشرق الأقصى"، ولكنه اليوم في

لغة الصحافة والسياسة الغربية قد اتسع نطاقه ليشمل في نظرهم ما كان يُسمى من قبل بالشرق الأدنى إلى جانب ما كان يُسمى بالشرق الأوسط قبل ذلك: "Great Middle East". ولا يمكن فهم هذا التوسع في مفهوم "الشرق الأوسط" إلا بدراسة العوامل الفكرية والسياسية التي تؤثر في رسم خريطة العالم وتحديد مناطقه، وهذه العوامل لا تقتصر على الاعتبارات الإقليمية والجغرافية.

إذا كان "الشرق الأوسط" تعبيرًا جغرافيًا فإن أحد أهم مقصوداته الزائدة على مجرد الوصف تمثل في "زراع إسرائيل في الكيان العربي"، بل وإيجاد قاعدة شرعية وحجية ليس فقط لاستزاعها بل وقبولها ضمن مشروع أُسميَ "السوق الشرق الأوسطية"، وضمن حركة تطبيع وتطويع كبرى، وصار "الشرق الأوسط مزروعًا به إسرائيل" شعارًا دالاً ومؤثرًا على استراتيجية بعيدة المدى... ولا يكتفي دعاة "مشروعات الشرق الأوسط" بفرض التعاون مع إسرائيل اقتصاديًا، بل يريدون أن تكون لها الأولوية على علاقات التعاون بين الدول العربية والإسلامية بل وسيلة لمنع هذا التعاون، شاهدنا في ذلك اتفاقات مفروضة ومشروطة، يتوارى فيها استخدام مفاهيم "العالم العربي" و"العالم الإسلامي" فضلًا عن المفاهيم التي تتمحور حول "الأمة"؛ لمصلحة كل تعبير يحمل مدلول "الشرق الأوسط". إن شعار

"الشرق الأوسط" في المدى الطويل سوف يتناقض مع وجود الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أو أي تكوين جماعي يشير إلى معنى التوحد والجامعية، لقد بدا هذا المفهوم ضمن عمليات إحلال، في الوجهة والهدف والمقصد.

وحينما يبرز مفهوم "الشرق الأوسط الكبير"، وما يحمله من تضمينات، فإننا أمام منطقة أكثر اتساعاً؛ على مقاس المصالح الأمريكية والتي اتسع مجالها الحيوي بكل حدوده للتعامل مع عالم المسلمين والعالم الإسلامي، فصار "الشرق الأوسط الكبير" ليس إلا العالم الإسلامي أو يكاد؛ هكذا سيكون هذا المفهوم الجديد هو البديل "للأمة الوسط"، وكأن هذه المنطقة بين مشروعين يتدافعان: "الشرق الأوسط" و"الأمة الوسط".



المقاس الكوني للشرق الأوسط الكبير

مبادرات إصلاح أم إعادة تشكيل

وهكذا فإن مصطلح "الشرق الأوسط" يعتبر من المصطلحات الغامضة التي لا تشير إلى جغرافية ذات حدود ثابتة، على الرغم من وجود العديد من العناصر المشتركة التي تميز قطاعات في هذه المنطقة عن غيرها؛ مثل: اللغة، والدين، والثقافة، والتاريخ، والأصل العرقي. ويرجع هذا الغموض إلى العوامل السياسية التي صاغت المصطلح كي تعطيه شكلاً مرناً يمكن إعادة تشكيله طبقاً لاستراتيجيات الدول الغربية ونطاقات نفوذها وأجندة مصالحها. وخلال الثمانية عقود الماضية تم بالفعل إعادة رسم المنطقة عدة مرات من خلال المعاهدات أو الأحلاف أو المبادرات التي سعت إلى تكريس هيمنة الإمبراطوريات الغربية. وفي معظم الأحوال جرت محاولات تمرير تلك المبادرات تحت غطاء من الشعارات والأهداف النبيلة؛ مثل دفع الخطر عن شعوب المنطقة، ومساعدتها بدعوى تحديثها وتنميتها، والوقوف إلى جانبها لتقرير مصيرها وإقامة حياة ديمقراطية.

ومبادرة "الشرق الأوسط الكبير" هي استمرار لتلك السلسلة من المبادرات التي تتم جميعها تحت مزايع إنسانية لا تختلف كثيراً عن سابقتها من حيث السياق والأهداف والأسلوب. قد تكون

هناك بعض الاختلافات في التفاصيل بطبيعة الحال - نظراً لتغير الأحداث - إلا أنه يظل هناك العديد من القواسم المشتركة؛ الأول - أن مثل هذه المبادرات تصاحب - في العادة - أحداثاً وتحولات كبرى في المنطقة؛ مثل الحروب المباشرة أو غير المباشرة، أو السعي لاحتواء خطر يهدد مصالح الدول العظمى، أو الإعداد لهجمة استباقية لتكريس النفوذ الاستعماري والهيمنة على دول المنطقة. القاسم الثاني - هو أن الأهداف المعلنة لتلك المبادرات لا تعكس في أغلب الأحيان الأهداف المضمرة من ورائها. فأغلبها يتم خلف شعارات جذابة، مثل: "المهمة الحضارية" أو "الحرية" أو "الديمقراطية" أو "التنمية" و"التجارة الحرة" و"الارتقاء بكرامة الإنسان". الثالث - أن هذه المبادرات لا تتم دون المساعدة من قوى إقليمية داخلية؛ إما عن طريق التواطؤ المباشر (باب عالٍ أو شريف من ورائه لورانس أو ملك أو رئيس أو قوى "تحالف ديمقراطية")، أو بسبب عجز واضح ليس له مبرر إلا غياب الإرادة وعدم الرغبة في التصدي لإفشال تلك المبادرات بكافة الوسائل.

إن أمريكا تخوض الآن حربها العالمية الرابعة، وتؤسس لأنها الاستراتيجية للقرن الواحد والعشرين. في الماضي خاضت تلك الحرب ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي، والآن تخوضها ضد ما

يسمى "الإرهاب والخطر الإسلامي"؛ إلا أن الحرب هذه المرة مختلفة وأشدّ ضراوة؛ فهي حرب تُشنّ ضد مفهوم وخطر هلامي.. في كل مكان... وضد أي مصدر قد يشتم أو لا يشتم منه خطر محتمل، وتستخدم فيها كافة الوسائل السرية والعلنية. فحرب أمريكا على الإرهاب ليس لها مجال جغرافي أو زمني أو حتى هدف محدد. الإرهابيون هم مَنْ يكرهون الحرية ويقفون ضد الحداثة ويكرهون القيم الأمريكية. وهذا يمس المنطقة العربية بشكل مباشر وكبير؛ فحسب رؤية المحافظين الجدد ورؤية بوش المعلنة؛ فإن النظم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المنطقة تولّد الإرهاب، ويجب أن تتغير. وأكد ذلك بودهورويتز (وهو أحد المحافظين المؤثرين) بقوله: "إن مهمة بوش أن يخوض الحرب العالمية الرابعة... وهي الحرب ضد الإسلام الجهادي". وفي نظره فإن أعداء الولايات المتحدة لا يقتصرون على دول محور الشر (العراق وكوريا الشمالية وإيران)، "وإنما وعلى أقل تقدير فإن محور الشر يجب أن يمتد ليشمل سوريا ولبنان وليبيا، وحتى "أصدقاء" الولايات المتحدة كالسعودية ومصر والسلطة الفلسطينية". وينصح بوش بأنه "يجب أن يكون لديه الشجاعة لفرض ثقافة سياسية جديدة على العالم الإسلامي المهزوم، كما فعلنا في اليابان وألمانيا".

ومن هذا المنطلق تأتي مبادرة الشرق الأوسط الكبير؛ الولايات المتحدة تخوض حربها في المنطقة بالقوة العسكرية المباشرة ضد "الدول المارقة" (العراق أولاً، والبقية تأتي: إيران وسوريا ولبنان والسودان)، وبترهيب "الدول الصديقة" أو حلفائها التقليديين (السعودية ومصر واليمن) عن طريق الضغط عليهم بورقة الديمقراطية وزعزعة استقرارهم (Destabilization) سياسياً واقتصادياً وثقافياً؛ كي يصبحوا أكثر تعاوناً وطواعية. فما أعلنه بوش وأركان إدارته هو أن النظم الاستبدادية التي تدعمها الولايات المتحدة في المنطقة لم تنجح، وغير قادرة على المحافظة على الاستقرار ومنع التهديدات للأمن القومي وللمصالح الأمريكية. فتحت هذه الأنظمة الاستبدادية يرقد أخطر تهديد للأمن القومي لأمريكا، وبالتالي لا يمكن لأمريكا أن تنتظر أكثر من ذلك ويجب عليها أن تبادر بتغيير المنطقة...، وليس بالضرورة الأنظمة. أي أن تفرض "ثقافة سياسية جديدة على العالم الإسلامي المهزوم، كما فعلنا في اليابان وألمانيا"؛ أي إن مناحاً ثقافياً-سياسياً واقتصادياً واجتماعياً جديداً يجب أن يسود في المنطقة.

فقد صرح ريتشارد أرميتاج، نائب وزير الخارجية، أثناء الاستعدادات لغزو العراق: "سنصرعهم الواحد تلو الآخر... كما الحال في مباريات المصارعة".

وأوضح ذلك السناتور الجمهوري لوجار، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي؛ وهو بالمناسبة (مناسبة زمن المبادرات والإصلاح) صاحب مبادرة أيضًا بعنوان: "Greater Middle East: Twenty First Century Trust" حين صرح: "في النهاية فإن مناخًا اجتماعيًا وسياسيًا جديدًا يجب أن يطرأ في المنطقة التي هي مصدر لمعظم التهديدات الإرهابية التي تواجه المجتمع الدولي".

"علينا أن نحول حديث الحادي عشر من سبتمبر من مخاطر حلت بالولايات المتحدة إلى فرصة لتمكين مشروعنا في تحرير العالم ونشر قيمنا في الحرية" - هكذا يردد كل حين أساطينُ تخطيط السياسة الخارجية وتوجيهها وتنفيذها في الولايات المتحدة.

وركز مسئول كبير في الإدارة الأمريكية على هذه النظرية عندما قال إن الولايات المتحدة قد بدأت "التزامًا لأجيال" حيال العراق يشبه جهودها لإعادة صياغة ألمانيا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وحدد مساعد بوش استراتيجية طويلة المدى تنشر فيها الولايات المتحدة قيمها عبر العراق ومنطقة الشرق الأوسط بالضبط كما حولت أوروبا في النصف الثاني من القرن العشرين.

وبعد أن كانت هذه الفكرة محدودة في القائمة الأصلية لأسباب الحرب، فقد حلت في الوقت الراهن محل سائر مبررات الحرب،

وبصورة معلنة وفجّة. فقد أضاف المستشار قائلاً: "عندما نتحدث عن موارد، فهذا لن يستمر فقط لسنوات... يمكننا القول إن ما فعلته أحداث 11 سبتمبر هو منح الولايات المتحدة نفس الحافز نحو الشرق الأوسط. كل ما عليك فعله هو إحداث تغيير في المنطقة إذا كنا لا نريد وجود إرهابيين يطاردون الشعب الأمريكي لأجيال قادمة".

وهكذا وعلى ذات الخط، يتحول الإصلاح إلى قولته حق يُراد بها باطل، محاولة لتأسيس جوفائنامو الكونية.

وفي اعتماد قمة الثمانية مصطلح "الشرق الأوسط الكبير" عنواناً لمبادرة "الإصلاح" ذات المنشأ الأمريكي دلالة لإجماع صناع قرار الدول الثمانية على التعاطي مع المنطقة باعتبارها مساحة جغرافية وليست دائرة حضارية عربية الهوية والثقافة إسلامية العقيدة، تمتلك مخزوناً تراثياً متميزاً وثقافة وقيماً وأنماط سلوك خاصة. وذلك جرياً على ما عرف به الفكر والعمل الاستعماري الأوروبي، ووريثه في هيمنة كونية أمريكية، من إسقاط الطروحات الاستشراقية على الواقع الموضوعي في عالم العرب والمسلمين، المتميز بامتلاك كل مقومات الوجود والارتقاء والنماء والتأثير.

في نهاية أكتوبر/ تشرين أول 2003 صرح وزير الدفاع الأمريكي السابق رامسفيلد أنه من الضروري شن "حرب

فكرية". وأوضح أن الإرهاب لا يمكن هزيمته بالقوة العسكرية فقط، وإنما أيضًا عبر محاولة كسب العقول والقلوب، وحرمان الجماعات المعادية لأمريكا من تجنيد شباب جدد.

فدعوة "الشرق الأوسط الكبير" تعني من بين ما تعنيه، وضع العرب -أنظمة وقوى شعبية وشخصيات فكرية- أمام تحدٍّ ذي بعدين متضادين: الطروحات التي تستهدف خلخلة الأنسجة الاجتماعية العربية والإسلامية، وإدماجها على شكل كتنونات عرقية وطائفية في نظام إقليمي، يدور بقيادة صهيونية في الفلك الأمريكي، مقابل الطموحات التي غايتها تعظيم قدرات وتعزيز منعة العالم العربي، وتنمية التفاعلات الإيجابية قطريًا وقوميًا، والاستفادة بقدر المستطاع من تجربة الاتحاد الأوروبي.

إنها حالة من تكريس "الوهن" في الكيان والتفكير والتدبير والتغيير، وفي المقابل حالة من تأكيد "العزة" في خائرها في تماسك النسيج للكيان الاجتماعي الحضاري العربي وأصول التفكير الناهض والتدبير الرافع لمكانة الأمة، والتغيير الدافع لإمكاناتها وفعاليتها. "الشرق الأوسط في عرفهم - تاريخًا وجغرافيا - عقدة استراتيجية ولكنه في ذات الوقت قوسا للأزمات"

بدا ما سمي بعملية السلام يأخذ مداه في عملية التفاقية كبرى تقوم على قاعدة تحاول اخراج كل ما تستطيع من دول من حال التورط في الصراع العربي الاسرائيلي و مجاله الحيوي الإسلامي .

و برزت الولايات المتحدة بتفردھا كقطب أوحء في المنظومة الدولية تمارس سياسة كونية ،و بصعود اليمين الديني الأمريكي المحافظ ، الذي خاض سلسلة من المعارك في افغانستان و العراق و فلسطين التي تمثل معملا التجارب الدائم في اطار "اصطناع دولة إسرائيل " التي شكلت العصا القريية في المنطقة ترفع وقت تشاء و انى ترغب ،و أذعنت الأنظمة لتدخل بيت الطاعة الأمريكي فرادى و جماعات و تمثل لرؤية هنا أو هناك حول الشرق الأوسط الجديد .



خريطة التحديات الحضارية فى العالم الإسلامى تشير الى قضايا المشروع الإسلامى للتغيير وأهم أسئلته

يركز هذا الموضوع بشقيه (الداخلى والخارجى) على جملة التحديات السياسية الحضارية فى العالم الإسلامى ، ويتضمن هذا الموضوع بدوره أسساً ومقدمات منهجية تعتبر بحق مستلزمات أساسية لدراسة هذا الموضوع ، ومن أهمها :

مفهوم العالم الإسلامى ، مفهوم التحديات الحضارية السياسية ، والعلاقة بين الداخلى والخارج ، و السياسى وعلاقته بالجوانب الأخرى تأثيراً وتأثراً ، فضلاً عن إمكانات التناول المنهجى لهذا الموضوع ، وأكثر المداخل تناسباً وملاءمة لدراسة هذا الموضوع فى إطار الأهداف المقررة للدراسة والبحث .

وقد برز العالم الإسلامى ومنذ ظهور هذا المفهوم على ساحة البحث والدراسة كقوة مميزة على الساحة الدولية وذلك بسبب الموضع الاستراتيجى الذى تحتله الوحدات السياسية والدول المكونة له ، وبتأثير الأحداث المتشابكة والكبرى التى جرت وتجرى فى مختلف البلدان الواقعة فى نطاقه .

ورغم تواتر استخدام هذا المفهوم " العالم الإسلامى " إلا أنه لا

يزال واحداً من أهم المفاهيم المختلف فيها وعليها لدى الكثيرين لأسباب ومقاصد متعددة ومتنوعة، وهو ما يجعل من إلقاء الضوء على مفهوم العالم الإسلامى المعاصر والمعايير المختلفة والمتبعة لتحديده وتوضيح أبعاده ومعامله ، وبيان الدول والوحدات التى تشكل أجزائه ، والذاكرة التاريخية المرتبطة بهذا المفهوم (دار الإسلام) ، وبروز الظاهرة القومية وإفرازاتها فى شكل " الدول القومية " وما أحدثه ذلك من تطورات وتغييرات على المفاهيم المختلفة التى تسهم بدورها فى تحديد مفهوم العالم الإسلامى وما تركه ذلك من آثار على العلاقات بين الدول الإسلامية من جانب، وبين الدول الإسلامية والعالم الغربى على تنوعه - إن صح هذا التعبير من جانب آخر .

وفى إطار الدراسة المتأنية لهذا المفهوم ، فإن وصف جملة التحديات التى يواجهها هذا العالم ، قد يكون أحد الأسباب المهمة فى ترجيح تبنى مفهوم العالم الإسلامى " كمفهوم حضارى " ، وذلك نظراً لشموله كافة التعريفات الأخرى (السياسية ، البشرية والأغلبية العددية) واشتماله على جملة المعايير (العديدة والتنظيمية والدستورية) . وتبنى المفهوم الحضارى للعالم الإسلامى كذلك يتناسب مع المدخل المنهجى الذى يحاول دراسة جملة هذه التحديات من منظور حضارى ، ولا شك أن هذا الترجيح لا بد أن

تكون له آثاره في "مفهوم التحديات الحضارية"، وكذلك العلاقة بين الداخل والخارج وفقاً للدوائر المتفاعلة والمتداخلة والمتقاطعة بحيث تحرك عناصر بحثية ضمن التصورات الإقليمية المختلفة سواء كانت أكثر تماساً مع ما يمكن تصنيفه ضمن دائرة "الداخلي"، أو أكثر ارتباطاً مع ما يمكن اعتباره ضمن دائرة "الخارجي" وبما يحقق عناصر تكامل في التناول والتعامل ومنهجية التحليل.

والأمر كذلك يتعدى تصنيف الداخل / الخارج إلى تصنيفات أخرى تتعلق بالسياسي وغير السياسي، إذ إن دائرة التفاعل تجعل من منهج النظر والتعامل والتناول لما يسمى بالتحديات السياسية يجب أن يكون منضبطاً ضمن دائرة وصفها بالحضرية وما يتطلبه ذلك على الآخر هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن وصف هذه التحديات بوصف "الحضارية" يجعلنا ضمن هذا البحث نتابع جملة التحديات الرئيسية والاستراتيجية - بالمعنى الواسع - والتي تتصف بالتواتر والدوام النسبي وما تمثله من تحديات مفصلية أو تكوينية أو هيكلية، وهي بذلك تُخرج المشاكل ذات الطبيعة الآنية أو الوقتية إلا أن تكون منظومة من الإشكاليات، أو تمثل نموذجاً ومثالاً للتحدي المراد دراسته وبحثه.

لا شك أن تحديد المفاهيم على هذا النحو يفرض بدوره أسلوباً له سماته في التناول المنهجي لموضوع الدراسة، خاصة أن موضوع

التحديات التى تجابه العالم الإسلامى ، ليس من الموضوعات الحديثة أو الطارئة ، بل غالباً ما تم إثارته بشكل متكرر ومتواتر إما فى حالات التغيرات العالمية والدولية أو فى إطار وضوح ضعف العالم الإسلامى والفجوة التى تتسع بين حجم إمكاناته ودائرة فاعلياته ، وأنماط أدواره . وغالباً ما يثار هذا الموضوع ما اجتمعت المتغيرات الدولية التى تبرز هامشية دور العالم الإسلامى .

ومن ثم يصير التفكير فيما يُسمى بالتحديات التى تجابه عالم المسلمين أو العالم الإسلامى ضمن منظومة عالمية ممتدة ومتشابكة ، ومتغيرة الأشكال ، وبما أن هذه التحديات الحضارية قد اختلفت كماً ونوعاً وكثافة ، فيبدو أن مدخل "تويني" حول فكرته الأساسية "التحدى" و"الاستجابة" قد تشكل مدخلاً مهماً ومناسباً فى دراسة عناصر التحدى وأشكال الاستجابة .

أولاً : التحديات الداخلية الحضارية فى العالم الإسلامى :

فى إطار ما حُدد آنفاً من مناسبة مدخل " التحدى والاستجابة " لدراسة هذا الموضوع وبما تحدده من عناصر محفزة للحركة والسلوك ، للاختيار والقدرة على المواجهة ، فضلاً عن " الإرادة " للخروج و "العدة" الملائمة له خروجاً من أزمات استحکمت تدور فى معظمها حول الضعف والانقسام والتخلف والتى ارتبطت على نحو أو آخر بالعالم الإسلامى .

وحقيقة الأمر أننا أمام أهم إشكالية بحثية ضمن وضع بات مستقراً بعد المرحلة الاستعمارية ، والتي خرجت من رحمها "الدول القومية" المستقلة ، والتي تفرض بدورها عنصر معادلة جديدة فى مناهج النظر والتعامل والتناول .

ومن هنا كانت هناك جملة من الإشكاليات والتحديات والأزمات التى تطول الدول القومية جميعاً ، وأخرى تتعلق بالدول الإسلامية خاصة ؛ وكثير منها تشكل تشكلاً متميزاً فى إطار التكوينات القومية الإسلامية ، وربما تعود فى جانب منها إلى الخبرة الإسلامية فيما قبل هذه التشكيلات التى اصطلح على تسميتها بالدول القومية . وغاية الأمر أن هذه التحديات فيما بعد الاستقلال (قديمها وحديثها) صارت تتشكل وتملك تأثيراتها ضمن منظومة يصعب فيها من ناحية الفصل فى التأثير والتفاعل بين عناصر الداخل والخارج فيها ، فضلاً عن صعوبة تحديد ما هو الداخلى أو الخارجى وفق عناصر تقويم وتقييم لأوضاع التحديات وأشكال الاستجابات .

إننا أمام عناصر قسمة جديدة لابد من ملاحظتها وأخذها فى الاعتبار إذ ما أردنا رؤية خريطة التحديات على حقيقتها ، ذلك أن كثيراً من الدراسات فى هذا المقام قد تنجح بدرجة أو بأخرى فى رسم خريطة التحديات أو وصفها وصفاً دقيقاً ، إلا أنها قد لا

تفلح في رصد هذه التحديات ضمن الوسط والبيئة المحيطة بها ، فقد تصور ذلك ضمن افتراض أن هناك " أمة إسلامية " باعتبارها كيان يملك الإرادة السياسية المتحدة والقرار السياسي الواحد ودراسات أخرى قد تنظر إلى هذه الدول باعتبارها دولاً قومية لا تأثير لوصف الإسلامية على وصف إشكالاتها أو تحدياتها ، ومن ثم فهي تحيد ذلك الوصف وما يمكن أن يتركه من آثار تتمثل في بعض منها ما تحمله من ذاكرة تاريخية ممتدة لا بد أن تجد تأثيراتها الفعلية على أرض الواقع وفي إنتاج الظواهر السياسية المرتبطة به في بعض تكويناتها. فضلاً عما تحمله هذه التحديات من مخزون تاريخي لا يمكن إهماله بأي حال في الوصف والرصد ، كما لا يمكن تغافله ضمن تصورات المواجهه واتخاذ مواقف التحدى أو بدائل أخرى ، وذلك ضمن صياغة مشروعاتها الحضارية في تشكيل عناصر الاستجابة الفاعلة لهذه التحديات الوصف ضمن الوسط لا يزال يملك تأثيراً على أرض الواقع في إطار الامتداد التاريخي من جهة والامتداد المستقبلي من جهة أخرى .

وضمن هذه السياقات في الفهم والرؤية يمكن تحديد التحديات في شكل أقرب ما يكون للمفاصل الكبرى والأزمات المتواترة والضغط الحضارية المكونة لها والمولدة لتشكلاتها وتجلياتها ، ومن هنا يبدو لنا أن هذه التحديات السياسية المنوه عنها

لابد أن ترى ضمن امتداداتها (الخارجية) وضمن تفاعلاتها مع المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والاقتصادية وجملة الحضارية .

هذه النظرة الشاملة تزكى المنظور الحضارى بما يتضمنه ذلك من آثار على كل العمليات المنهجية فى الوصف والتحليل والتفسير والتقويم ، ويتحرك ضمن مسارين مهمين :

الأول : يتعلق بإطار مدخل السنن ، الباحث فى أصول العلل والأسباب والعلاقات الارتباطية والشرطية ضمن مكونات الفعل الحضارى ، السنن الحاكمة لصعود الحضارات وضعفها .

الثانى : يتعلق بالاستفادة من مدخل المستقبلات ، والذى يمكن من النظر إلى مستقبل هذه التحديات ، ومؤشرات حول طرائق مواجهتها ، وذلك فى سياق الارتباط بين هذا وذاك فى إطار السنن الفاعلة .

وضمن تلك المقدمات السابق التنويه إليها يمكن تصنيف التحديات السياسية الداخلية إلى قسمين يعالج كل قسم فى باب :

القسم الأول : المتعلق ببناء الأمة والتحديات المتعلقة بذلك ، وهو يتضمن إثارة جملة التحديات المختلفة فى كل ما يتعلق بقضايا الهوية والاختلاف والتعددية ، وما يحيط بذلك وما يتولد عنه من قضايا مثل العلاقة بين الإسلام والعروبة ، والإسلام والتعددية ضمن مفهومها الواسع (التعدديات العرقية والإثنية والدينية والاجتماعية

... إلخ) ويمكن التطرق فى هذا الصدد إلى الحركات الإسلامية والدينية .

أما القسم الثانى : فهو المتعلق ببناء الدولة أى ما يرتبط بالكيان السياسى والعلاقة السياسية وأنماطها ومتطلباتها ، وتشكيل النظام السياسى ، وهذا يشتمل بدوره على مناقشة جملة من الإشكاليات والتحديات من مثل إشكالية العلمانية وتأسيس النظم السياسية ، إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية . وكذلك إشكالية العلاقة بين أطراف العلاقة السياسية وما يرتبط بذلك من تأسيس هذه العلاقة السياسية (أى ترجمتها إلى أشكال مؤسسية مستقرة وفاعلة) وهو ما يجعلنا نتطرق إلى المؤسسات السياسية والأحزاب السياسية ، ومؤسسات المشاركة السياسية والمجتمعات الأهلية والعناصر المتعلقة بمؤسسات الثقافة السياسية فضلاً عن سياسات التنمية . وهذا يثير بدوره جملة الأزمات التى تواجه النظم السياسية فى بلدان العالم الإسلامى (أزمة الهوية ، أزمة الشرعية ، أزمة المشاركة ، أزمة التغلغل ، أزمة التوزيع ... إلخ) . وإمكانات مواجهتها وتقديم أنماط استجابة فاعلة لها .

ثانياً ، التحديات الحضارية الخارجية :

التحديات الخارجية ليست طارئة ، ولكنها تمثل بدرجة أو بأخرى الصورة الراهنة لأصل تتجدد أشكاله وأساليبه وأدواته من

مرحلة الى أخرى من مراحل تطور العلاقات الدولية الإسلامية .
 إذن ماهو الثابت وماهو المتغير عبر القرون الممتدة ، سواء فى قرون
 القوة والوحدة أو قرون الضعف والتراجع والتجزئة ؟ ، إن الثابت
 باليقين هو مناط التحدى وهو عملة ذات وجهين :

اولهما : غاية الآخر فى استبعاد وإقصاء وإذابة الأمة ودثر
 نموذجها الحضارى ، وليس هياكلها السياسية فقط .

ثانيهما : قدرة الأمة ودأبها على الاستجابة الدائمة للتحديات
 بأنماط مختلفة من الإيجابيات .

فى ضوء ذلك يمكن الإشارة الى حزمة التحديات الخارجية
 المعاصرة والمتجددة تحدى العولة ، تحدى المكانة ووضع الإسلام
 والمسلمين فى الفكر الاستراتيجى الغربى فى إطار أطروحتى صدام
 الحضارات والتهديد الإسلامى للغرب ، مضافا الى ذلك تحدى
 صناعة صورة المسلمين فى الغرب وتشويهها ، والسياسات الغربية
 كمصدر للتحدى ، وأضافت أحداث الحادى عشر من سبتمبر
 تحديا مضافا عقد هذه التحديات وزادها كثافة بما أحدثته من
 انعكاسات على عالم المسلمين .



الخرائط الفكرية والمشاريع الحضارية

من الأمور التي يجب التوقف عندها في هذا المقام البحث في الخرائط الذهنية والإدراكية ، و الخرائط العقلية وتوجهاتها و تصنيفاتها ، و الجمع بين ذلك في إطار امتداد أوسع يمكن تسميته بالخرائط المعرفية بما يمكن أن تشتمل عليه من خرائط فكرية و ثقافية ، و خرائط المعمار الفكري المرتبط بالسياقات الحضارية (الخرائط الحضارية) والمدى الذي تعكسه في سياق ارتباطها بنماذج معرفية وهو أمر يولد عناصر الشاكلة الحضارية من دون إهمال لحالة التفاعل الحضاري ومقتضياتها و حال التواصل الحضاري وتأثيراتها .

الخرائط أيا كان وضعها (الذهنية ، الإدراكية ، المعرفية ، العقلية ، الثقافية ، الفكرية ، الحضارية ، النماذج المعرفية ..) تعتمد على المعلومات عن الموضوع في شكل تخطيطات ، تنظم عالم الأفكار و تصنفه ، فترى التضاريس في عالم الأفكار في كليتها ، فيما يراه الباحث أنه أنسب و أليق وأوضح في توضيح الروابط و العلاقات والصلات بين عالم الأفكار الجزئية و خريطة الرؤية الكلية ، و إذا كانت أول أهداف هذه الخرائط الوعي و المعرفة ، فإنها كذلك تتواصل مع استشراف المستقبل وإمكانات التعامل معه .



تجديد الخطاب بين ضرورة مراعاة المتغيرات والوقوع فريسة
للضغوطات : مشروع التغيير الحضارى الإسلامى :

تجديد الخطاب الدينى من الحملة الفرنسية الى الحملة الأمريكية
قراءة في قرنين : خطاب الهوية وهوية الخطاب :

تكشف متابعة تطور "الفكر المتعلق بالدين: ماهية، ودورًا"
والمتجسّد في صورة "الخطاب الدينى" عبر قرنين، في الأمة العربية
والإسلامية عامّة، عن عدد من المحدّدات أو العوامل التي

أسهمت -كل مرة بدرجات متفاوتة- في منح هذا الخطاب خصائصه وشاكلته التي تبدى عليها.

إنه يمكن -من متابعة هذا التطور- اكتشاف بعض نقاط فاصلة واصله؛ نقاط جدال ثقافي وسجال فكري، تبلورت فيها ألوان الخطاب الديني: مرجعياته ومنطلقاته، ومنهجيات احتجاجه وآليات منازعته، وقابلياته ومكناته... الأمر الذي يمكن ترتيبه حسب معيارين: خارجي (خارج الخطاب) جامع؛ وهو القضايا محل السجال ومحل إنتاج الخطاب وإعادة إنتاجه، والآخر داخلي واصل؛ وهو التطور التاريخي ومحطاته المتكررة أو المتجددة. ويمكن التوقف عند مايمكن تسميته اللحظات الفارقة، وهي التي تمثل العقد الأساسية في الحبل الممتد لتطور قرنين من الزمان، واللذين يبدآن بلحظة فارقة مهمة تتمثل في الحملة الفرنسية على مصر (وتقابلها لحظة جبرية) يتوالى على أثرها عدد آخر من اللحظات الفرقانية التي تفرق بين ماضي وآت، وبين موروث ووافد، وبين مقاوم ممانع من جهة ومسائر متابع من جهة أخرى، ولعل أهمها اللحظة التحديثية (محمد علي - إسماعيل - ويواكبها ويكشف عنها خطاب طهطاوي مهم)، ولحظة الحملة الإنجليزية (وتقابلها الحالة العراقية-الوطنية)، واللحظة التغريبية في منعطف القرن العشرين (وتواكبها لحظة نهضوية وتوفيقية الأفغاني وعبد

وتلاميذهما ونظرائهم)، ولحظات الاستقلال المتقوص والقاصر، حتى لحظة الحملة الأمريكية مجدداً.

لقد أبرزت اللحظات الفارقة افتراقاً بين توجهين أساسين تجاه القضايا والأزمات المختلفة التي عبر عنها تطور الخطاب الديني في الأمة عبر قرنين:

- التوجه العلماني التغريبي الحدائي: بين الإدبار عن الذات والبحث عنها في الآخر.

- والتوجه الديني الإسلامي التأصيلي: أزمة المسلمين والتجديد القاصر والقصير والمقصور.

هذه هي الإشكالية التي لا تريد أن تنفض حتى الآن لغلبة الجانب النقدي أو الدفاعي على حساب الجانب البياني والبنائي في الرؤية التجديدية الإسلامية وخطابها.

من هنا نأتي إلى السؤال الشامل وهو: على أي أرض نقف: تجديد الخطاب الديني، مفرق الطرق يعود من جديد مع الحملة الأمريكية؟

إن ما تقدمه متابعة تطور وتجدد الخطاب الديني هو عبرة القرنين وخبرة التفارق والتدافع بين مشروعات العلمانيين ومشروعات الإسلاميين باسم التجديد... ذلك في إطار عملية "تجديد الأمة" لا مجرد "تجديد الخطاب الديني" فقط على نحو ما

يراد لنا ضمن الحملة الأمريكية الراهنة على الأمة، فلا بد من السؤال الصحيح قبل الجواب الصحيح... لا بد من الخطاب الذي يحقق الوعي بالحقائق: يحقق ميلاد مجتمع يتواصل مع أصول وسنن أمة السفينة وسفينة الأمة... إن تجزئى المسألة بالوقوف عند الخطاب دون الأمة، وبالوقوف عند القضايا فرادى يتامى لا رحم لها ولا أم ولا أمة، إنما هو خضوع للمعايير الأمريكية.

وحيث إن الدافع الأساس - وبصراحة ووضوح - لطرح مسألة "الخطاب الديني وتجديده" اليوم هو الأزمة العالمية المحيطة بعالم المسلمين جرّاء الهجمة الغربية الأمريكية منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001، فإنه من الواجب تتبع التطور الذي حاق بالمسألة التجديدية عامة وبالتجديد في الخطاب الديني بخاصة، ذلك أن هذا التجديد جاء متأثراً بالاحتكاك الحضاري الذي وقع بين عالم المسلمين والغرب؛ حيث صار ثمة تحدّ حضاريّ مفروض ومائل للعيان ومتصاعد الوطأة مع الزمن، خاصة أن هذا الالتقاء جاء على حين انكسار وترهل في الذات الحضارية، لم تكن عناصر التجدد الذاتي تعمل بنفس كفاءتها المعتادة، كانت مفاتيح التجدد والمواجهة قد علاها صدادٌ ثقيل، وخصائص الذات غير متميزة بوضوح، اللهم إلا عند نفر قليل عزّ ظهورهم، وكُبل سعيهم بوطأة الحال وتفشي الوهن في القوم وسراهم.

تقد كان سبيل التجديد بين خيارين؛

- إما الالتفات إلى الذات وأمرها، وفق قواعد التجدد الذاتي الحضاري الإسلامي؛ بالتفتيش عن مصادر الوهن، وتلمس مفاتيح التجدد النابع، فيكون الصحو من الغفلة، والنهوض من الرقدة، والمضي قدما في سبل الكرامة والتقدم بعد المكوث في الذيل والذل.

- وإما الالتفات بانبهار ووله وولع إلى الآخر بمنطق المغلووية والولع بالغالب (وفق السنة التي كشف عنها ابن خلدون)، وإدارة الظهر للذات وأمارات العزة والاعتزاز فيها، فيكون التغرب والتغريب، والغرق في الآخر والتبعية له.

إن ناظم المسألة ومناطها هو الوعي بـ "عناصر التجدد الحضاري الذاتي" والسعي بها في البحث عن مخرج من المأزق الحضاري الذي فرضه الاحتكاك بالآخر. إن جوهر الأزمة - كما كشف عنه مسار التجديد عبر قرنين - تركز في "مناهج التفكير ومناهج التدبير ومناهج التغيير"، وأن بعض الذين أبدوا استعدادا لتلمس هذه المناهج والعناصر التجديدية قدموا جهودهم ومحاولاتهم إما على نحو "لا يكفي" وإما على نحو "لا يكفي" المستويات التي كانت أزمة الأمة قد بلغت.

من هنا يمكن تضمين قضايا القرنين - بل كذلك القضايا التي

ستجدُّ من بعد - في هذا الإطار: ضرورة وضوح رؤية إسلامية (حضارية ذاتية) شاملة لعناصر التجدد الحضاري الذاتي ومرجعياته والسنن الحاكمة له، وضرورة الجمع بين الوعي العميق بها، والسعي سعيًا غير قاصر ولا جزئيًا ولا ذا علة بما يتبدى في البنية التقويمية للخطاب الديني وأطره. إننا بهذا نقف بين تجديد حقيقي قوامه الذات الحضارية ومكنات التجدد فيها، وتجديد زائف على قاعدة من استبدال الأسس الحضارية للأمة، والرضاء بموقف التبعية تجاه الآخر (الغرب).

وتشكل "قضية الهوية - بحق - القضية الحاكمة لمسار وتطور التجديد والتجدد في الفكر وفي الخطاب الديني عبر القرنين"، حيث بدأ سؤال الوعي بالإشكال الحضاري بمتسلسلة سؤال الهوية المركب من:

* من نحن؟

* ماذا نملك؟

* على أي أرض نقف: الحضارة بين غالب ومنغلب ومغالب؟

* ماذا نأخذ وماذا نرفض أن نأخذ من الغرب؟

* إلى أين المسير؟

إن هذه الأسئلة لا بد أن تطرح بترتيبها بما يستقيم معه سؤال النهضة وفق الأولويات والضرورات وفقهما. إن اعوجاج سؤال

النهضة وتسممه بنقص الوعي بالذات ومكناتها آل على حالة من الخلل والعطل والعطب، خاصة فيما تبناه التيار التابع المنفصم عن ذاته.

أما التيار النابع فهو لم يكمل متسلسلة أسئلته من جهة، ولم يواجه واقعه بالوسائل المكافئة من جهة أخرى، فظل يتعامل مع القضايا إما تجزيئياً أو كرد فعل، ولم يلتفت إلى أن فضيلة المنظومة الإسلامية الأساس إنما هي في منظوميتها ووحدتها كنسيج لا ينقض غزله وهو على حاله؛ ومن ثم لم يكن ممكناً تناول القضايا المنبثقة عبر المسير بعيداً عن نسيجها الحضاري المتناسك. هذا الإغفال -أو هذه الغفلة- كان مجالاً للخطاب التابع ليعيد تسكين القضايا في أطر الآخر وبعيداً عن الذات. إن سؤال النهضة المسموم وضع التيار النابع من الذات أمام خيارات غير موائمة: بين العودة إلى الذات والبحث فيها عن ماكينات التجدد والممانعة والمقاومة والنهوض ولكن مع الوقوع في فخ الانغلاق والانكفاء بعيداً عن العصر، وبين الاختيار المضاد؛ كل ذلك لغيبة الوعي بأصول المواجهة الحضارية الجامعة بين الوعي بالذات واستبانة سبيل الآخرين.

لقد عبرت مسيرة القرنين عن حالة من الاشتباك على مائدة قضايا واحدة، لكن بين صفيين أو شبكتين من المفاهيم: بين من أراد

أن يداوي أزمة الواقع لكن من صيدلية الغرب والهجرة عبر المكان، ومن أراد أن يصنع أدوية الواقع المعتل من خلال الهجرة عبر الزمان . إن هذا يذكرنا بالمقولة الذهبية لابن القيم للجمع بين نوعي الوعي أو الفقه : " الفقه فقهان: فقه في الأمور الكلية وفقه في الحوادث الجزئية، ولا بد أن نعطي الواجب حقه من الواقع والواقع حقه من الواجب " . وهذا ما لم يفعله الفريقان إما كلياً وإما جزئياً .

لقد تجلّى هذا السؤال القلب، السؤال المنطلق: سؤال الهوية، في عدد من الأسئلة المتولدة والمنبثقة عنه؛ وعلى رأسها "سؤال اللغة". فاللغة هي الوسطة المؤسسة للهوية، هي التي تمثل "بيان الهوية" وبيئتها ودليلها وأمارتها، اللغة هي الرابطة الواصلة، والمميزة الفاصلة، تحدد مساحة الذات وامتداداتها ومتعلقاتها، وتحدد حدود الذات وكيانها اللام لعناصرها، واللغة هي أولى القضايا اتصالاً بالهوية إذ هي أداة الوعي بالذات وأداة التوعية، هي ثقافة وحضارة وتاريخ، وسيرة ومسيرة وسيرة، هي في الخطاب الفصل وفصل الخطاب: وعاء الهوية ووعائها، ووعاء المرجعية ومنظومة تنتظم نسق القيم الحضارية وتعبر عنها، إن "العبرة اللغوية" ليست مجرد جملة حروف وكلمات صماء، بل هي روح فياضة، عبارة ومعبر وعبور وعبرة، ونسق تفكير ومكنات تدبير وضوابط تغيير.

ومن ثم جاءت الهجمة على اللغة مبكرة مع استهداف الهوية والكيان؛ فمنشور الاستشراق وخطابه والخطاب النابليوني مع اللحظة الفارقة الأولى، مثل هذا محاولة بينة لإحداث قدر من التليس والتدليس والتسميم اللغوي بالمعنى الثقافي والحضاري ومقتضياته، كشف هذا الخطاب عن مدخل الزيف بمحاولة حبس اللغة وتسميمها لكي تتحول من القيام بوظائف البيان إلى التورية والتمويه ووحى الزخرف، ومن الإفهام إلى الإبهام والإيهام، ومن البلاغة والبلاغ والتبليغ إلى قلب حال اللغة وتكسير عظامها، فتنتقل من اللغة الفاعلة إلى اللغة المنفعلة.

وعليه يمكن نسج قضايا القرنين وما دار حولها من خطاب وتجديد في إطار وشواهد:

* أما الإطار فهو المتعلق بالقضايا التأسيسية التي لا تزال أسئلتها مطروحة بعد قرنين: وهي بالأخص قضية الهوية واللغة، وهما تعبران عن محددات وتطورات العلاقة بالآخر وتحديد محاور انتهاء الذات.

* وأما الشواهد فهي سائر القضايا التي أفرزها تطور هذا الإطار من قبيل قضية انتهاء الدولة المصرية (بين مفرق: الخلافة الإسلامية - الدولة القومية المستقلة، القومية العربية) وقضية تطبيق الشريعة الإسلامية والنظام السياسي للدولة المصرية، ومسألة

المؤسسات ذات الطابع العام بين ما يسمى بالتقليدية والمؤسسات المستحدثة (حالة الأوقاف نموذجًا)، وقضية التعليم (بين تطوير التعليم السائد/ التقليدي وتحديث منظومة التعليم بالاستفادة من التجارب الغربية)، ومسألة المرأة (كقضية للتغيير الاجتماعي ونقد الأوضاع والسعي لإدخال تحويرات معينة عليها).



النظر المستقبلى ومشروع

التغيير العربى الإسلامى

محاولات للتحديد

ضمن مثلث التصور المستقبلى الجامع بين السنن ومقتضيات الفقه السفنى وتفعيل المدخل المقاصدى فى بناء الاستراتيجيات يمكن صياغة الرؤية المستقبلية للمشروع الحضارى الإسلامى ، فى إطار الصياغة الشرطية للسيناريوهات ، والتفكير فى قانون العاقبة الملازم للمدخل السفنى وبناء الاستراتيجيات التابع من عشرية المقاصد (المجالات ، الحفظ ، الأولويات ، الموازين ، فقه الواقع ، المناطات ، المآلات ، القيم ، السياقات ، الوسائل والآليات) .

المدخل السننى :

النظر السننى من أهم أصول هذا النظر الاستشرافى هو تعلم فعل السنة ، و السنة الإلهية التى تؤصل قواعد لقوانين ونواميس تحكم الحركة والممارسة فى عالم التاريخ ، والأنفس والاجتماع ، وقبل هذا كله التعلم على النواميس التى تتعلق بالحركة الكونية ، النظر السننى يحمل فى مكنوناته نظراً استشرافياً وإمكانات مستقبلية فى تشكيل الوعى وحركة السعى . السنن تنساب ضمن حركات الزمن وترابطها "الحاضر والماضى والمستقبل" وترتبط فيما بينها ربطاً محكماً وحركات المجالات "الكون والتاريخ والنفس

والاجتماع " لتؤكد بذلك نظراً استشرافياً محكوماً بالقوانين والسنن والإيمان بالقدر لا يعد قعوداً أو انتظاراً ، بل هو طاقة فاعلة ودائمة للحركة ، كما أنه لا يتنافى بالأخذ بالأسباب وتبصر السنن ، إن الوقوف عند حوادث القدر خاصة مع صعوبتها ليس إلا عملاً قد يؤدى إلى شل الحركة وعجز التفكير ، بينما الإيمان بالقدر (خيره وشره) لا يجعل توقف الإنسان أمام هذه الأحداث إلى الحد الذى يقع أسيراً فيها ولها مشلول الفاعلية وعاجز التفكير ، بل يطالبه ذلك بالتوقف عند الحدث " تذكر " وعبرة " كمقدمة لمواصلة الفعل والفاعلية فى التفكير والسعى . خاصة أن ما وقع قد وقع بحيث لا يمكن منع الحدوث بعد الوقوع فإن ذلك من المستحيلات العقلية والبدئية ، إلا أن عين العبرة على الحدث تجعل الفرد أو الجماعة أو الأمة فى حالة عبور مستمر من الحدث الذى وقع إلى استشراف لمستقبل يتحرك صوب إمكانات التغيير وحركة الفاعلة وإمكانات التدبر لتشكيل حركة المستقبل من دون منافاة للإيمان بالغيب . " ليس للإنسان إلا ما سعى ، وأن سعيه سوف يُرى ، ثم يجزاه الجزاء الأوفى .. " ، إنها حركة مستمرة لمصلحة النظر والفعل المستقبليين لا التوقف الأسير للحدث ، فيتحكم به الحدث ، لا يتحكم هو به وفق منظور التعرف على الأسباب والوعى بالسنة والتقاط العبرة وبما يشكل ذلك منظومة متكاملة للدافعية للحركة

نحو المستقبل ، والبحث عن مناط الفاعلية فكرا وممارسة لصياغة المستقبل . وفى كل الأحوال لابد أن يُتعرّف على الحركة السننية الحاكمة: (قل هو من عند أنفسكم).

هذا التوجه السننى يتحفظ على توجهات، لقصور تساؤلاتها واقتصارها على جهة بعينها دون الرؤية الكلية الشاملة من مثل التساؤل الذى قفز بحدة بعد الاحتكاك بالغرب المتفوق بعد نهضته، وبعد هزيمة عالم المسلمين من بعد كبوته فتحرك السؤال: لماذا تخلف وضعف المسلمون وتقدم غيرهم؟ أو التصور الذى يقوم على محاكاة الغرب واللاحاق بركبه الحضارى ضمن تصوراته لمستقبل عالم المسلمين، كما يتحفظ هذا التوجه على الاستجابات التى تتمثل فى التوجهات الانفعالية والبلاغية، والإغفالية أو الافتعالية، وتلك التوجهات المتمركزة على فكرة المؤامرة مع ما تركه من آثار على العقل المسلم وطرائق تفكيره وتقدير إمكاناته وقدراته فى الممارسة والحركة، وتحاول أن تحيل مكان قصورها فى التفكير والممارسة إلى عوامل خارجية فحسب دون أن ترى فعل القابليات ضمن علاقة منضبطة بين الداخل والخارج، وذلك أن الخارج لا يمكن له الا بمقدار ما يمكن له ضعف الداخل ووهنه، فهذا التمكين لا يجد شرطه إلا فى استجابات الداخل وضعف إرادته وقدرته فى تعظيم إمكاناته وتحويلها إلى تمكين ومكانة. أما

التوجهات التى مارست نهاية التاريخ على طريقة بعض المسلمين ،
 فهى فى غالبها تعلقت بمنطق الغيب وتأولت معانى البشارة
 والندارة على غير أدوارها ووظائفها فى تشكيل العقل المسلم، بما
 تهدف إليه من حالة "التزييف السنن" وربما تعطيلها بالكلية.
 فوضع هؤلاء ضمن تأويلاتهم فى حالة المتنبئين بالمستقبل، محددين
 أزمانا وأحداثا بشكل يغلف القعود لمن يريد أن يفعل أو الانتظار
 لمن يريد أن لا يفعل مبررا له انتظاره، هذا العقل المتنبئ الذى
 اختلط فيه الغيب بالاسطورة تأويلا من المتنبأ ضمن مناهج شديدة
 الإشكال بداء وكأنه يبشر باحداث يتلقاها من هو فى حالة الوهن
 أو الكسل العقلى أو المرتكن إلى سلوك يشير إلى اللافعالية من غير
 جهد واجتهاد. والآية العمدية فى مقام تأسيس دراسات ﴿يَتَأَيَّهَا
 الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ
 خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحشر: 18] . إنها آية لافتة إلى ذلك المنظور
 السننى والمقاصدى فى آن واحد

إذن يبدو المستقبل، ورؤية السيناريوهات وتطوراتها يعبر عن
 القاعدة السننية المحكومة بالشروط الكلية، والحدود والخيارات،
 والسقوف. وتداخل المتغيرات يعبر عن صعوبة تشغيل
 السيناريوهات، فالمتغيرات تفعل فعلها بحكم فاعلياتها وأوزانها

وتأثيراتها وتفاعلاتها لا يكون ذلك اختيارا من الباحث بل هى عملية مفتوحة، تعبر عن ضرورة ملاحظة التغيرات ورصدها والمتغيرات وتحريكها، والعوامل وتفاعلها.



فقه وثقافة السفينة

وبناء المجتمعات وحركة مستقبلها

يتوقف الحكيم الترمذي عند معنى "المثال" في حيث قال: (الأمثال: نموذجات في الحكمة، لما غاب عن الأسماع والأبصار، لتهدي النفوس بما أدركت عياناً)، ومايسهم في استشراف المستقبل تدبيراً ومآلاً .

إذا كان هذا هو المثل طبيعة وتوظيفاً، فماذا عن مَثَلِ "السفينة" الذي تضمنه حديث السفينة للنبي (عليه الصلاة والسلام)؟.

"مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهْمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا خَرَقًا فِي نَصِيبِنَا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ تَرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَّوْا جَمِيعًا" رواه البخاري.

الحديث إذن -بنصه ومشابهاته ومقاييساته يشير إلى جملة من المعطيات والمفاهيم - يكون بحق منظومة رؤية متكاملة وشبكة من المواقف والأحكام والتقييمات لا يمكن التغاضي عنها، فضلاً عن بلوغ الغايات الاجتماعية والتربوية والحضارية، والمستقبلية .

مفردات المثل النبوي ليست مجرد مفردات لغوية مصمتة،

ولكنها مجموعة من الكلمات الحية يراد بها التأثير، فهو إثارة فكرة، وبيان وتدبر مغزى، على مايقول مصطفى صادق الرافعي عن البيان النبوي:

".. ثم تركت الكلام النبوي يتكلم في نفسي ويلهمني ما أفصح به عنه، فلكأنني به يقول في صفة نفسه: إني أصنع أمة. وقد كنت أقرؤه وأنا أتمثله مرسلًا بتلك الفصاحة العالية من فم النبي (ﷺ) .. يتكلم بكلام إنساني ... وأعجب من ذلك أي كثيرًا، ما أقف عند الحديث الدقيق، أتعرف أسرارهِ، فإذا هو يشرح لي ويهديني بهديه، ثم أحسه كأنما يقول لي ما يقول المعلم لتلميذه: أفهمت؟ ... فهو كلام كلما زِدته فكرًا زادك معنى .. فهو معك على قدر ما أنت معه ، إن وقفت على حد وقف، وإن مددت مدً، وما أدبت به تأدّى ... وليس فيه (مما) يحتلب له منها [أي الألفاظ] ويستكرهما على أغراضه [أي الكاتب]... إنما هو كلام قيل لتعبر به المعاني إلى حقائقها ... ليس له إلا قوة أمر نافذ لا يتخلف، وإن له مع ذلك نسقًا هادئًا هدوء اليقين، مبينًا بيان الحكمة ... ليتوجه بها العالم كأنه منه مكان المحور ... ولرأس الدنيا نظام أفكاره الصحيحة".

"فقه السفينة"، المستنبط من حديث السفينة يرسم خريطة الفهم لمفردات هذا الحديث النبوي وشبكة علاقاته التي يؤديها لنا: القوم، الاستهام، السفينة، الأدنى والأعلى وحديث الدرجات،

المروار الارتفاقي، الحاجات الأساسية (الماء)، التفكير الأخرق والمخروق، قوانين التملك (موضعنا) وقوانين العاقبة، وهم انتفاء الإيذاء والغفلة عن السنن: (ولم نؤذ من فوقنا)، ثقافة الخرق والهلاك، وثقافة التنبه والنجاة.

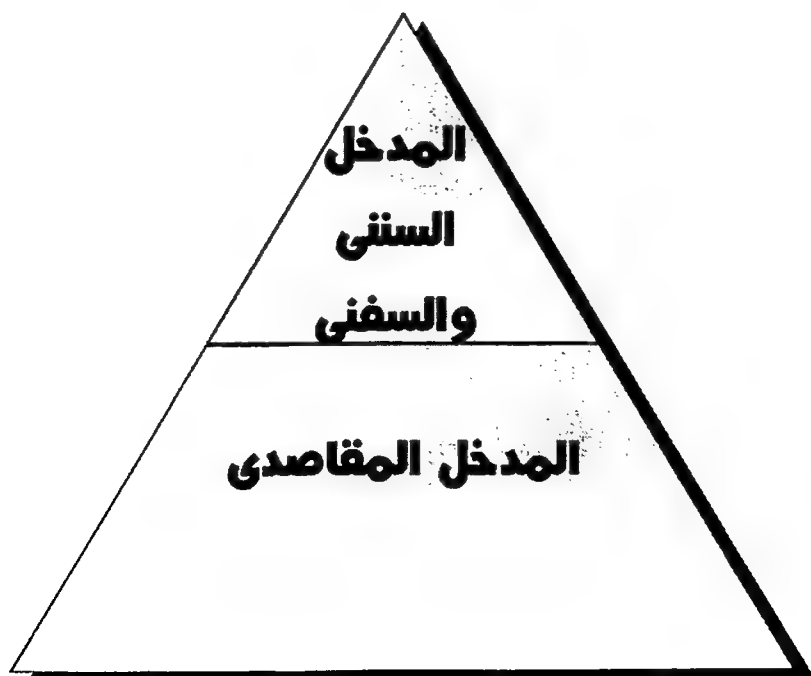
مفردات يؤديها الحديث ضمن شبكة تشير إلى تكافل مدخل السنن في تفسير بعض ما يلبي به إلينا حديث السفينة. كما يشير الأمر إلى العمليات الواجبة في التفكير والتدبير والتسيير كعمليات لا يمكن التهاون بها أو التهوين منها تشير إلى مغزى "الرابطه السفينة" التى تشير بدورها إلى عمليات الفعل والتفاعل والتفعيل والفاعلية، وتشير كذلك إلى مدخل السنن وكذلك مدخل الحفظ المستمر الدافع الى استشراف المستقبل والتعامل معه، مستصحبة قانون العاقبة المؤسس للمعنى السننى وتدير يرتبط بالمستقبل وعيا وسعيا .

النظر المقاصدى : يتكامل مع النظر السننى والنظر السفنى ، النظر المقاصدى ، وطالما انتقلنا إلى دائرة المقاصد والأهداف والغايات الكلية والأصول العامة التى تشكل "مقاصد كلية كبرى وعامة" يُسعى إليها وتُرتجى ، فإننا أمام نظر استشرافى موصول ومتواصل حتى بلوغ المقصد ، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة النظر إلى الكيفية التى يتوصل بها إلى المقصد فى حالة نشدان دائم لمستقبل أفضل

يتحرى المقاصد على نحو أكثر فاعليه وتفعيلاً فى الواقع ، فى الحال والاستقبال ، إذ المدخل المقاصدى يرتبط بالتحديات الآنية المستقبلية ، ومواجهة التحديات المانعة والتي تمثل منظومة الضرر ، دفع الضرر مقدم على جلب المصلحة ، ويشكل تحدى البناء الإيجابى منظومة فى إطار التحديات ، وكذلك فإن الحفظ فى هذا السياق عملية دائمة تمتد إلى المستقبل ، والمجالات الكلية يجب أن تكون مجالات التعامل المستقبلى ، واعتبار المآلات من أهم الصياغات فى الرؤية المستقبلية ، وميزان الأولويات هى فى جوهرها تأسيس لحركة مستقبلية .

أما الاهتمام بالاتجاه السننى فى الرؤية المستقبلية وتكامله مع المنظور المقاصدى ، فهو اهتمام يصحح مجمل الرؤى فى التوجه للمستقبل ، ويؤصل رؤى نقدية للاتجاهات القائمة للتفكير بالمستقبل ، كما يؤسس لرؤية سننية ومقاصدية لعلوم المستقبل نظن أنها أهملت ووجب التنبيه إليها والعمل على تأصيل قواعدها وعناصرها وتطبيقها ، فى إطار يشير إلى فاعليتها ليس فقط النظرية بل وكذلك الفاعلية العملية ، يتعلق بإمكانية النظر التقويمى للحالة الإسلامية ومواجهتها للتحديات وأنماط الاستجابة ، فضلاً عن النظر المستقبلى من خلال السنن وعناصر شرطيتها فى التعامل . وذلك فى سياق النظر الجامع بين المقاصد الكلية "المقومة" والسنن

المستشرقة للمستقبل وسنن العاقبة الكامنة فى حديث السفينة وتدبره فى إطار الوعي بالتحديات إدراكا وسعياً للتعامل معها من خلال مناهج تفكير ملائمة ، ومناهج تدبير لاثقة ، ومناهج تسيير فاعلة . ويطول بنا المقام لو أردنا أن تعطى نماذج استشراف مستقبل لمجمل التحديات الآنية والمستقبلية والتي يمكن أن تؤصل معانى "المقاصد" و"السنن" وسفينة الأمة ضمن قراءة الماضى والحاضر والمستقبل لهذا الكيان المحقق لمعنى الخيرية والوسطية والشهود ، كصفات وأدوار ومكانة .



هندسة الاجتهاد المقاصدي

ومعادلاته الاستراتيجية

دراسة في جامعيت الأمة وضرورات الاحتشاد للمقاومة
والممانعة : (سيناريو الفاعلية) :

إن الاهتمام بشأن البناء الحضاري وهندسة الاجتهاد المقاصدي
ومعادلاته السننية الاستراتيجية وأصوله العمرانية والحضارية بما
يؤسس رؤية في تجديد جامعيت الأمة ، للخروج من حال
الاختلاف إلى فن الائتلاف في إطار الموافقات الكبرى في سياق
اعتصام الأمة وتماسكها ذلك المشروع الحضاري الذي يعتبر من
أوجب الواجبات وذلك للتعامل مع جملة التحديات وتقويم عالم
الاستجابات وبناء وتأسيس الاستراتيجيات . ومن هنا كان ذلك
المدخل الكلي الهادف إلى الألفة الجامعة للتمكين لكل أمر يؤدي إلى
جامعية هذه الأمة وفعاليتها ، من ضرورات البناء الاستراتيجي
والحضاري ضمن أصول الفقه الحضاري والاستراتيجي
والعمراني .

"فقه جامعيت الأمة وممانعة افتراقها وتفرقها" في واقع الدولة
القومية والسياسات الكونية والعولمية .

- الإسهام السني والشيعي في التجديد بالاجتهاد المقاصدي
وعملية التقريب .

- إذا اتحدت التحديات وجب اتحاد الاستجابات .
- إذا ضعفت الاستجابات وجب وضع الاستراتيجيات .
- إذا وضعت الاستراتيجيات وجب الوعي بالحاجات .
- والتفكير بالوسائل والأدوات والآليات .
- إذا ارتبكت المدركات وغامت المفهومات واضطربت التصورات غابت الرؤى وتشكيل الاستراتيجيات .
- إذا وُجدت القابليات تمكنت الأفعال والفاعليات .
- نحن كنا في عصر تقسيم المتكاملات والتفتيت إلى جزئيات وتقسيم الكيان إلى منفصلات ومحميات .
- إذا وجدت الاختلافات بين مؤتلفين وجب الخروج بها إلى دائرة الائتلافات ، وإذا كان منها بدُ لا بد أن نتعلم فن إدارة الاختلافات
- لا بد أن نحرص أن توجد الاختلافات دائماً فيما بيننا في دائرة التعددات والتنوعات والتكاملات لا في دائرة التناقضات والتنافيات والتنازعات .
- وإذا تنوعت الإمكانيات وتعددت القدرات صار فقه التجميع والتنظيم والتنسيق أولى .
- كل ذلك يهدف إلى بناء موقف تقريبي يحفظ جامعية الأمة بين الشيعة والسنة في إطار صياغة موقف تجديدي من خلال الكليات

الفاعلة في المدخل المقاصدي ، ولا شك أن النظرة الإيجابية لممارسة هذا الاجتهاد المقاصدي التي تجد أسسها في اجتهادات مقاصدية سابقة واجتهادات معاصرة إنما ترشح هذا المدخل التجديدي للقيام بدور محوري في عملية تحقيق جامعية الأمة واعتبار عملية التقريب واحدة من أهم مسارات تحقيق الجامعية ولكنها بمثابة المقدمة لعملية بناء مشروع حضاري عمراني للأمة .

ومن هنا يبدو لنا أن تلك الجهود فيما لو أحدثت تراكما في الوعي والسعي ستحقق لزوما وحدة الأمة وتماسكها في مقابل صناعة الفرقة والتجزئة والتبعية . ويشكل أحد أهم عناصر مشروع نهضة الأمة ليتحقق بذلك مشروع الأمة الوسط في مواجهة مشروع الشرق الأوسط بوصفيه الجديد أو الكبير فإذا كان مشروع الأمة الوسط يشكل جوهر الجامعية والتكاملية في الأمة ضمن نموذج الأمة - القطب - الوسط فإنه يقع في مواجهة مشروع الشرق الأوسط الذي يقوم على فك وتركيب كيانات عربية وإسلامية مختلفة في محاولة لجعل التجزئة والفرقة مدخلا لتحقيق الهيمنة والسيطرة ، لسنا في حاجة إلى التوقف كثيرا عند هذا التحدي ولكن من الواجب الشروع في الاجابة على سؤال غاية في الأهمية إذا ما اتفقنا على أن كل أصولنا المرجعية تؤكد على وحدة الأمة واعتصامها وائتلافها وتماسكها بما يؤكد أننا امام فرض من

الفروض الأساسية التي تتعلق ببناء الأمة وعمايتها ، وأن المنهيات التي وجهت إلى عالم المسلمين منذ كانت الدعوة إنما تنهي عن كل فرقة وتنازع وتشتت ، ومن ثم كان التساؤل حيويًا ، أى النجدين يصب في عافية الأمة : الوحدة والاعتصام أم الفرقة والانقسام ؟

إذ تعتبر مصر وإيران وتركيا والسعودية من دول الأركان في أي بناء استراتيجي أو توجه نحو بناء المواقف والقدرات المتكاملة والمتكافئة بحيث تمثل أحد مداخل الاستجابات الواعية لمواجهة التحديات التي تترى على الأمة ، ومن هنا فإن عملاً ثقافياً وتربوياً من الأهمية القيام به وعليه في إطار التدريب الواعي على فنون "الاختلاف" وفنون "الاتلاف" على حد سواء ، ومن ثم فإن جهود التقريب التي انطلقت من زمن مبكر من مؤسسة الأزهر تشكل إمكانية لاستمرارية هذه الجهود على المدى المتوسط والطويل بحيث تشكل البنية التحتية لاعتصام الأمة وتعبئة قدراتها بما يحقق هذا في إطار تجميع المصالح وإمكانات تبادلها بدلاً من تناقضها وتصارعها ، "بناء المصالح" "واحد" من أهم الأهداف المشتركة التي يجب أن تؤسس على قواعد ثقافية وتربوية واجتماعية واقتصادية وسياسية بما يحقق "التجديد التفعيلي" على الأرض وبما يصب في عافية الأمة وكيان وجودها وحركة استمرارها ونهوضها وعمايتها وارتقائها .

محاولة لرؤية مؤشر الصعود الانتخابى فى اطار التنظير للفاعلية رؤية فى مستقبل مشروع التغيير العربى الإسلامى

القدرة الإنجازية وشروط الفاعلية :

لا يعد التأثير الانتخابى و مدى مصداقيته و كفايته و كفاءته كافيا للاستدلال على فاعلية بعض الفاعلين الذين يحملون مشروعا حضاريا إسلاميا للتغيير وقدرتهم الإنجازية ، فمن الضروري تسكين عملية الصعود تلك فى إطار مقترح لدراسة الفاعلية كعملية متكاملة يشكل الصعود فيها عملية الابتداء و التى تتواصل مع عمليات للفاعلية ، و أشكال و أنساق ، و مراحل ، (وعالم إمكانية و عمليات تفعيل ، و اصول فقه ، و إدارة تنظيمية فاعلة ، و عمليات حفظ و متطلبات و روابط و عمليات تقويم و تقييم .

فقد أثارت الانتخابات (سمى العام 2005 بعام الانتخابات العربية) جدلا واسعا على الساحة العربية بين اتجاهين متعارضين الأول يرى انها تمثل مؤشرا على أن المنطقة بدأت تعيش "ربيع الديمقراطية" و تشهد موجة من الإصلاح و التغيير و إطلاق الحريات العامة و تداول السلطات سواء كان ذلك نتيجة مطالبات

داخلية أو بفعل الضغوط الخارجية و الثاني يعتبر أها لا تعكس تحولاً حقيقياً نحو الديمقراطية والإصلاح ، وإنما تهدف إلى تحقيق أهداف القائمين عليها . تهدف للترويج لمشروعاتها أو حكومات تحاول تفادى الضغوط الخارجية و الداخلية التى تواجهها والالتفاف عليها).

هذا الاختلاف إنما يؤثر بدوره على أهمية النظر إلى المتغير الانتخابى ضمن سياقاته الكلية و المجتمعية و السياسية . و النظر إلى كل هذا بدوره فى إطار رؤية تقييمية لا تقتصر على المؤشر الانتخابى أو تخدع أو تتخدع به ، بل من الضرورى إدراج كل ذلك فى إطار البحث فى منظومة و شبكة الفاعلية لأى من التيارات و القوى السياسية و من بينها بالطبع التيارات الإسلامية .

البحث فى نيئة الصعود و العوامل الفاعلة فيه (الفكرية و البنائية و الأدائية) و العوامل الداخلية فيه و العوامل الخارجية المحيطة به و البحث فى معوقات الصعود أو التمكين له .

✽ نداء الهوية و عمليات التحليل الثقافى و الصعود الدينى .

✽ مقاومة الهيمنة الاستعمارية و عودة الاستعمار (مقاومة فى الرؤية الإسلامية ..) .

✽ السياسة و اتساع الحركة توسيع لمجال الحركة (إعادة تعريف السياسى) (التواصل الجماهيرى) .

* فشل تجارب الانظمة .

* المحجوبية بين المحدودية وإمكانات الفاعلية (الممنوع مرغوب) (الاحتياى على السياسى الضيق المحصور فى التعامل مع السلطة) .

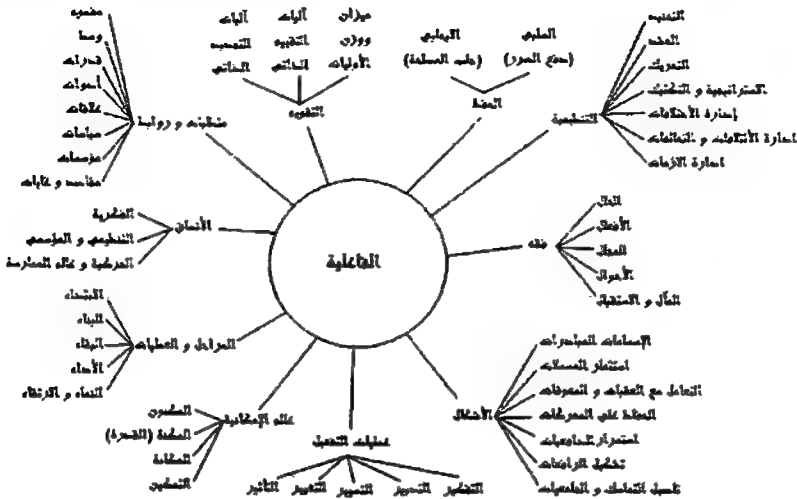
* الأداء السياسى و القدرة على الاستثمار السياسى .

* ذاتية الفاعلية لا يمنع من أن أطر ممارسة القوى الأخرى من الضعف بحيث يتضح معها أدنى فاعلية .

* الوسط و التمكين لعمليات الفاعلية الذاتية والمتعدية المناسبة لحقائق الوسط السياسى .

ويظهر أن منها عوامل ذاتية مرتبطة بالهوية الإسلامية وطبيعتها ، ومنها ما هو موضوعي يرتبط بطبيعة التطورات والتحولات التي تجري في الواقع الإنسانى والسياسى والاقتصادى في العالم الإسلامى . أما إتقان العمليات الانتخابية والبراعة فيها، وهو المعطى الذي برهنت عليه تلك الحركات في مختلف التجارب التي شاركت فيها، فليست إلا نتيجة لهذه المقدمات، التي جعلت الحركة الإسلامية اليوم تتميز بالحوية والقدرة على التأقلم مع حاجات الواقع وإكراهاته.

هذا كله غيض من فيض يشير إلى الصعود منظورا إليه مدرجا ضمن شبكة الفاعلية التى يمكن أن نراها ضمن الشكل التالى :



ضمن هذه الرؤية التى تشكل منظومة و شبكة الفاعلية يمكن النظر إلى مستقبل هذا الصعود للتيارات الإسلامية و -الذى استدل عليه بالمؤشر الانتخابى- يمكن رؤية مستقبل هذا الصعود سواء تراجع أو تصاعد ضمن بيئة المسهلات و المعوقات و السياقات التى يمكن أن نرى مستقبل أى قوى سياسية و مدى قدرتها على التعامل مع الوسط المحيط بها بقدرة و فاعلية. وهو أمر يؤثر بدوره على مستقبلية مشروع التغيير الحضارى الإسلامى .

من الخطأ أن نقصر عملية التغيير في حديثنا على ما هو "إسلامي"؛ لأن كل إنسان داخل المجتمع يمكن أن يسهم في عملية التغيير الاجتماعي، وبالإضافة إلى ذلك يجب ألا نفصل بين

الإسلاميين وغيرهم داخل المجتمع؛ لأن هذا الفصل يسهم في تحقيق عزلة للإسلاميين عن محيطهم الاجتماعي والحضاري. من ناحية أخرى يجب النظر إلى التغيير الاجتماعي بكل دلالاته الحضارية باعتباره مدخلا للتغيير الحضاري، وهذا يحتاج إلى تجديد النظر إلى عدة أمور:

أولاً: مشكلة الفقه الجزئي، فالمجتمع في حاجة إلى فقه كلي شامل نربي من خلاله الأجيال الناشئة، مع الأخذ في الاعتبار أهمية التراث في هذه التربية، هذا الفقه الجزئي يجب أن يوضع في إطار الكليات الشاملة حتى يتحول إلى تربية ووسيلة تغيير.

ثانياً: غياب "النقد الذاتي"، وهو يختلف عن أسلوب "جلد الذات"، وكل جماعة لا تستطيع أن تمارس فاعليتها الحضارية إلا من خلال جهازين رئيسيين، هما: "جهاز النقد الذاتي"، و"جهاز التجدد الذاتي"، والحقيقة أننا ليس لدينا أجهزة للنقد والتجدد الذاتي داخل حضارتنا الإسلامية، كما أننا نتعامل مع مناطق مضيئة في تراثنا بشكل مهين.

أما عن عناصر التغيير الحضاري داخل الرؤية الإسلامية فإنها تستقى من الآية الكريمة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يَفْعُولُ حَتَّى يَغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: 11]، والآية تتحدث عن ثلاثة صنوف من التغيير

وهي: (التغيير من قبل الله، وتغيير ما في النفوس، والتغيير الجماعي)، فالله تعالى يؤكد على أن التغيير مشروط بتغيير ما في النفوس وصولاً إلى تغيير الجماعة والمجتمع، كما أن تكرار "ما" في الآية الكريمة دليل على ضرورة الاهتمام في عملية التغيير بعالم الأدوات والسياسات والمؤسسات والخطط الاستراتيجية.

إن المجتمعات الإسلامية تعيش حالة من "الاستقالة الحضارية"؛ لأنها لم تهتم بوضع الخطط والعلوم لأجل عملية التغيير، ومعرفة كيف يؤثر تغيير ما بالنفس على تغيير ما بالأنفس، وتغيير ما بالأنفس على تغيير ما بالمجتمع وما بالقوم.

ذلك أن الربط بين ما يسمى بالتغيير الاجتماعي الحضاري وبين الإصلاح أمر لا يمكن تجاهله، فإن أي تغيير حضاري لا بد أن يهدف إلى الإصلاح، فالله تعالى يقول على لسان نبيه شعيب: ﴿إِنْ أُريدُ إِلَّا إِصْلَاحٌ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: 88]، فالله تعالى يتحدث هنا عن خمسة متطلبات للإصلاح.

أولاً: الإرادة، وهي إرادة الهمة والإرادة المعنوية، فما لم تكن هناك إرادة قوية لا يمكن القيام على عمل يحدث تغييراً عمرانياً وحضارياً شاملاً.

ثانياً: الاستطاعة، وهي الإمكانيات، والإجراءات والسياسات وآليات التغيير والتدبير والتأثير.

ثالثاً: التوفيق الإلهي قاعدة كلية يجب أن نتعامل معها؛ فالله تعالى لا يوافق أي إنسان باليمن إلا إذا أتى السنن، والسنن لا تحابي أحداً سواء كان مسلماً أو غير مسلم.

رابعاً: التوكل، وهو الثقة في الله والأخذ بالأسباب.

خامساً: الإنابة، وقد جاءت في الآية الكريمة ﴿وَالِيَهُ أُذُنُ﴾ [هود: 88] فعلى الإنسان أن يرجع إلى الله تعالى وينيب إليه في كل أفعاله ضمن عمليات مراجعة وتقويم مستمرة.

المشاريع إذن لا يمكن أن تجري في فراغ، ولا يمكن أن تنعزل عن حركة المشاريع الأخرى، بل هي غالباً تتدافع وقد تتداخل ومن هنا وجب التعامل مع مشروع التغيير الإسلامى ضمن سياقاته المتعددة وضمن علاقاته وتقاطعاته مع المشاريع المختلفة في إطار من التدافع والتفاعل، تعبر الرؤية الاستراتيجية فيه عن أهم عناصره، وتعتبر مرجعيته عن مجال تميزه وعن إمكانات تحالفه (المشروع العروبي، المشروع الإيراني)، ومشروعات أخرى محل تدافعه (المشروع الصهيوني، المشروع الأمريكى)، وأول عناصر المدافعة في المواجهة المبكرة لعملية الإعداد لعمليات الفك والتركيب (سيناريو التبرير والتمرير) كمقدمات تمهد (لسيناريو التفجير).

إن المشاريع فى حال المواجهة يجب أن تضع فى قمة أولوياتها حقائق الجامعة كطريق للفاعلية باحثه عن أصول الموافقات والمشاركات تحقيقا للاعتصام نافية للانقسام ، ومن هنا فإن أى مشروع حضارى للتغير خاصة لو كان إسلاميا يجب أن يتعرف على واجب الوقت المصاحب لفقه المرحلة ، ذلك أن واجب الوقت هو الأمر الذى يجب أن تجتمع الهمم عليه وتكتل الطاقات من أجله لبلوغ مقاصده (سيناريو الفاعلية والتأثير) ، ويجب على هذا المشروع ألا يخوض معارك وهمية تبدد طاقته أو تحرف مسيرته أو تهدر مكامن فاعليته ، هاهو الطرطوشى يقرر فى سراج الملوك "إذا استشرت عدوك فى أخيك ، أمرك بمقاطعته " ، فهل يمكن أن نتعلم الدرس ؟!

ومن هنا فإنه لا ضير فى وجود مشروع قومى ومشروع إسلامى ، ولا بأس باختلاف الرؤى بين مشروع عربى ومشروع إيرانى على ألا يكون هذا الخلاف استراتيجيا ، ولكن الضرر المحقق فى انشغالهما بالمواجهة بينهما بدلا من الاصطفاف لمواجهة مشروع العدو ، وإدارة الاختلاف طريق مهم للخروج من الخلاف الى الائتلاف .

غاية الأمر إما أن ندير خلافاتنا أو ندار من خلال خلافاتنا ، وإما أن نملك أزماتنا وإلا استمرت أزماتنا ..!!

الفهرس

- 3 المقدمة -
- 4 أزمة الأمة -
- 6 وتعريف الظاهرة الإسلامية -
- التوجهات المختلفة حيال التيارات الإسلامية وقضية صعودها 12
- أمتنا بين مشارق ومغارب : من المسألة الشرقية إلى الأوسط الكبير : (سياقات التاريخ) 21
- مشروع التغيير الإسلامي والنماذج التاريخية : معمل تجارب 26
- عواقب الدولة القومية وعالم المسلمين 34
- مشروعان يتدافعان في المنطقة (الأمة الوسط والشرق الأوسط الجديد) 41
- المقاس الكوني للشرق الأوسط الكبير مبادرات إصلاح وإعادة تشكيل 48
- خريطة التحديات الحضارية في العالم الإسلامي تشير إلى قضايا المشروع الإسلامي للتغيير وأهم أسئلة 56
- الخرائط الفكرية والمشاريع الحضارية 65
- النظر المستقبلي ومشروع التغيير العربي الإسلامي ومحاولات للتحديد 76

- فقه وثقافة السفينة وبناء المجتمعات وحركة مستقبلها 81
- هندسة الاجتهاد المقاصدي ومعادلاته الاستراتيجية..... 86
- محاولة لرؤية مؤشر الصعود الانتخابي في إطار التنظير
- للفاعلية رؤية في مستقبل مشروع التغيير العرب الإسلامي..... 91
- الفهرس 99

